جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

كلية العلوم الإجتماعية

قسم : علم الاجتماع والأنثروبولوجية

تخصص : علم الاجتماع الإنحراف وجريمة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الانحراف وجريمة

# المسارات الاجتماعية المؤدية للانحراف والإجرام النسوي

من إعداد الطالبة:

بوترعة كريمة

تحت إشراف الأستاذة

د. حمال ختو

| الإسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| بوجملين نوال | أستاذة محاضرة أ | رئيسة اللجنة |
| حمال ختو | أستاذة محاضرة أ | مشرفة |
| بلحسن مباركة | أستاذة التعليم العالي | مناقشة |

السنة الجامعية

2026-2025

# الإهداء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**إلى من حملني وهنًا على وهن، وسقاني من فيض حنانه حبًا وأملًا.. إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، وصار دعاؤها في عتمة الليالي سراجًا يضيء لي دروب العتمة.. إلى "أمي الغالية"، نبع العطاء الذي لا ينضب، ومدرستي الأولى التي علمتني أن النجاح إرادة قبل أن يكون شهادة.**

**إلى من شقّ في الصخر طريقًا لأعبر، ومن بذل عرق الجبين ليرى الابتسامة على ثغري.. إلى من كان سندي وعضدي في الشدائد، ومعلمي الأول في الصبر والترفع.. إلى "أبي العزيز"، تاج رأسي وفخري، الذي لم يدخر جهدًا ولا مالًا ولا وقتًا إلا وجعله جسرًا أعبر به نحو أحلامي.**

**إليكما يا من سهرتما حين غفت العيون، وتعبتما حين استراح الآخرون، وجعلتما من بيتنا محرابًا للعلم والاجتهاد.. أهدي إليكما ثمرة هذا الجهد المتواضع، وحصاد السنين الذي زرعتماه في قلبي وعقلي.**

**أهدي نجاحي هذا لقلبيكما الكبيرين، سائلًا المولى عز وجل أن يمد في عمريكما، ويجزيكما عني خير الجزاء، ويجعل هذا العمل في ميزان حسناتكما، فما كنت لأبلغ هذا المقام لولا فضل الله ثم رضاكما.**

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه

المذكرة، والتي تمثل ثمرة نهاية مشواري التكويني.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على ملاحظاتهم القيمة التي

ساهمت في إثرائها.

ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي الأفاضل طيلة فترة التكوين، وكل من قدم لي يد العون

والمساندة، سواء من الأصدقاء أو الزملاء.

وأخيرا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى عائلتي الكريمة على دعمهم المعنوي وتشجيعهم الدائم

سائلة الله أن يجزي الجميع عني خير جزاء.

# Table des matières


الإهداء ..... 2

الشكروعرفان ..... 3

المقدمة العام..... 6

1.الإشكالية ..... 7

أسباب اختيار الموضوع ..... 9

أهمية الدراسة..... 10

الدراسات السوسيولوجية السابقة:..... 10

- التساؤل الرئيسي للدراسة: ..... 14
- أهداف الدراسة ..... 14
- فرضية الدراسة: ..... 14

*2.*الإطار المنهجي للدراسة ..... 14

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهمي للدراسة:..... 20

أولا: النظريات المفسرة لانحراف وارتكاب الجريمة النسوية:..... 20

1.نظرية اللامعيارية لإميل دوركايم وانحراف المرأة: ..... 20

2.النظرية الاقتصادية وانحراف المرأة: ..... 21

3.نظرية الوصم الاجتماعي وانحراف المرأة: ..... 22

ثانيا: المفاهيم الإجرائية للدراسة: ..... 24

1التنشئة الاجتماعية: ..... **24**

2.الوصم الاجتماعي: ..... 24

*4.الانحراف* ..... 25

5.الجريمة: ..... 26

*6.المرأة المنحرفة/المجرمة :*..... 26

الخاتمة ..... 27

الفصل الثاني: أهم المسارات الاجتماعية المؤدية للجريمة النسوية..... 28

المقدمة:..... 30

أولا: المسار الاجتماعي للانحراف والجريمة النسوية: ..... 31

1.المسار الأسري ..... 31

2.مسار جماعة الرفاق ..... 34

3.المسار النفسي ..... 36

- الإحباط وضعف الثقة بالنفس: ..... 37
- الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية: ..... 37
- الشعور بالذنب وإيذاء الذات: ..... 38
- الحرمان النفسي والاجتماعي: ..... 38
- الضغوط النفسية والاجتماعية: ..... 38
- المسار الاقتصادي ..... 39

➢**المسار الثقافي والتعليمي** ..... 41
➢***وسائل الإعلام*:** ..... 41
➢**الوازع الديني:** ..... 42
➢**التعليم:** ..... 43
**ثانيا: الوصم الاجتماعي وإعادة إنتاج الإنحراف والجريمة:** .....44
**خاتمة:** .....48
**الخاتمة العامة:**.....49
**المراجع**.....59

# المقدمة العامة

## 1. الإشكالية

يعتبر الانحراف الاجتماعي أو الجريمة سلوكين يخالفان المعايير والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمع معين، سواء كانت هذه المعايير رسمية كالقوانين او غير رسمية كالعادات والتقاليد، ويترتب علي ذلك رد فعل اجتماعي، قد يتراوح بين الرفض والعقاب .فالجريمة تمتل افعالا مخالفة للقانون يعاقب عليها النظام الرسمي بينما يشمل الانحراف أي سلوك يخالف المعايير الاجتماعية المتفق عليها ،وقد لا يكون مخالفا للقانون بالضرورة ،ما يجعل نطاق الانحراف أوسع من الجريمة .يتيح هذا التمييز فهم الأبعاد الاجتماعية للسلوكيات غير المقبولة أو الخارجة عن المألوف. وبالتالي حضي موضوع الانحراف والجريمة باهتمام من قبل الأكاديميين والباحثين الاجتماعيين والتربويين، باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين تدفعان بالفرد المنحرف أو المجرم إلى الخروج عن منظومة القيم والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع وهو ما ينعكس بدوره على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والإقتصادية.

وفي هذا السياق لا يمكن فهم هاتين الظاهرتين بمعزل عن التحولات التي يشهدها المجتمع، حيث تعرض المجتمع الجزائري المعاصر الى العديد من التغيرات في مختلف المجالات لاسيما الإجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، ولا شك أن مثل هذه التحولات تفرز إنعكاسات على المجتمع ونظمه وأنساقه. *"فأي تغيير يطرأ ،لأي نسق من انساق المجتمع لابد وان يمس بشكل او باخر بقية الأ نساق، باعتبارها جوانب متفاعلة ومتساندة بنائيا ووظيفيا"* (فادية عمر الجولاني، 1997، ص23)

إن الانفتاح المتزايد للمجتمع الجزائري على العالم الخارجي، خاصة مند تسعينات القرن الماضي إثر على مختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث عرف النظام السياسي في المجتمع الجزائري تحولا جذريا تمثل في الإنتقال من أحادية الحزب الى التعددية الحزبية، كما شهد النظام الاقتصادي بدوره تحولا عميقا، من خلال الإنتقال من الإقتصاد الموجه الى الإقتصاد السوق. ومع إزدياد مطالب الأفراد في ظل غلاء المعيشة،

برزت مشكلات إقتصادية وإجتماعية متعددة، من أبرزها البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية وأزمة السكن. كما أسهمت التورة التكنولوجية وظاهرة العولمة تحولا عميقا مس النظام الأخلاقي والقيمي داخل المجتمع. في ظل هذه التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية نشأت قيم جديدة وغير متجانسة، انعكست بشكل مباشر على الاسرة باعتبارها مؤسسة الأولى المسؤولة على عملية التنشئة الاجتماعية. حيت يؤكد السويدي ان الاسرة" *تتحمل المسؤولية الأولى* في تنشئة بناتنا، من خلال من خلال تشكيل السلوك الإنحرافي او الوقاية منه بما تتضمنه من معايير وقيم واتجاهات ووظائف، وبما تلعبه من أدوار خلال مختلف مراحل العمرية ومن خلال هدا التصور نستطيع ان ندرك قدر الرعاية والتنشئة والرقابة والضبط الذي يجب ان تمارسه الأسرة" (محمد السويدي، 1990، ص134)

بعدما كان إنحراف الذكور هو السائد في المجتمعات العربية والغربية، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة انحراف النساء بصورة أكثر وضوحا، حيت بلغت نسبة الجريمة لدى الاناث ارتفاعا ملحوظا في عدة الدول: ففي دول أمريكا اللاتينية مثلا، سجلت نسب متفاوتة للنساء المجرمات حوالي 5%في الارجنتين ،7% في بوليفيا، 6.3% في البرازيل ،8% في الشيلي، 6.4% في كولومبيا، 8.1% في كوستاريكا، 9.5%. أما في فرنسا ارتفعت نسبة جرائم النساء الى 3.2%سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، في حين ارتفعت نسبة جرائم الرجال ب 0.5%في نفس الفترة الزمنية (Manar Idris et Autre, 2004 p34)

بالنسبة للدول العربية فقد أظهرت بعض الدراسات تزايدا ملحوظا في انخراط المرأة في السلوك الإجرامي، حيت بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في مصر حوالي 5%من اجمالي الجرائم سنويا (سامية حسن الساعاتي ، 1999 ص 204)، وفي دراسة أجريت في الأردن وطبقا للإحصائيات الجنائية سنة 2000 تبين ان نسبة النساء المحكوم عليهم بحسب جرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة 34.38%في جرائم إدارة بيوت الدعارة، ونسبة 26،56%في جرائم ممارسة البغاء. و15.63% و6.25%لكل من جريمتي الاغتصاب والتدخل بهتك العرض (مديرية الأمن العام الأردنية، 2000ص 41 44)

أما على مستوى المجتمع الجزائري، وفي ظل غياب احصائيات دقيقة وشاملة، تشير بعض البيانات المتاحة إلى تصاعد وتيرة الانحراف السلوكي لدى المرأة. فخلال سنة 2004، تم توقيف 3038إمراة على المستوى الوطني، في مختلف أنواع الجريمة والانحراف، مثل ترويج المخدرات والتزوير والسرقة والقتل، إضافة الى جرائم الماسة بالنظام العام (أمال فيطس، 27مارس 2005)

كما تشير بعض الدراسات الإحصائية الى أن المرأة قد تكون مسؤولة عن 40%من الجرائم الخلقية و20%من جرائم القتل و10%من جرائم السرقة، وإذا أضيفت هذه الجرائم الى ما قد ترتكبه المرأة في الخفاء، فإن معدل إجرامها قد يكون أعلى مما تعكسه الاحصائيات الرسمية الظاهرة (فتوح، عبد الفتاح _شادلي ،عبد الله، 2009ص159)

## أسباب اختيار الموضوع

وبالتالي يعود اختيار موضوع إنحراف والجريمة النسوية إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية، من أبرزها التحولات التي تشهدها ظاهرة انحراف المرأة في المجتمع الجزائري وما صاحبها من تزايد الاهتمام العلمي بدراستها باعتبارها ظاهرة اجتماعية جديرة بالبحث والتحليل. كما يبرز هذا الاختيار في ظل تنوع الأنماط الإجرامية المرتبطة بالنساء وتجاوزها لبعض الأشكال التقليدية المعروفة سابقًا، الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة النظر في التفسيرات السائدة لهذه الظاهرة. إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى فهم العوامل الاجتماعية والثقافية والأسرية المرتبطة بانحراف المرأة وتفسيرها من منظور سوسيولوجي، بما يسمح بالكشف عن مختلف المحددات والظروف التي تسهم في تشكيل هذا السلوك داخل المجتمع.

ويعود اختيار هذا الموضوع أيضًا إلى اعتبارات ذاتية تتمثل في الاهتمام الشخصي بدراسة القضايا الاجتماعية المرتبطة بالمرأة، باعتبارها فاعلًا أساسيًا في مختلف البنى والعلاقات الاجتماعية. كما يندرج هذا الاختيار ضمن الرغبة في التعمق في موضوع الجريمة النسوية وفهم أبعادها المختلفة، لما يثيره من تساؤلات سوسيولوجية تتعلق بتداخل

العوامل الاجتماعية والأسرية في تشكيل السلوك الإجرامي لدى النساء، الأمر الذي يجعله موضوعًا جديرًا بالدراسة والتحليل.

**أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من سعيها إلى الإسهام في إثراء المعرفة السوسيولوجية المتعلقة بانحراف المرأة والجريمة النسوية، من خلال تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية والأسرية المؤثرة في هذا السلوك. كما تسعى إلى توفير معطيات علمية يمكن أن تساعد في فهم الظاهرة وتفسيرها في سياقها الاجتماعي، بما يساهم في تطوير النقاش العلمي حولها ويفتح المجال أمام دراسات لاحقة تتناولها من زوايا نظرية ومنهجية مختلفة

كما تنبع الأهمية المجتمعية لهذه الدراسة من تناولها لظاهرة اجتماعية حساسة يحيط بها قدر من التحفظ الاجتماعي، لما يترتب عليها من آثار تتجاوز المرأة ذاتها لتشمل الأسرة والمجتمع ككل. فالمرأة تحتل مكانة محورية داخل البناء الاجتماعي، ويؤدي أي اختلال في أدوارها الاجتماعية إلى انعكاسات تمس عملية التنشئة الاجتماعية والاستقرار الأسري. كما تساهم الدراسة في فهم التحولات التي تعرفها أدوار المرأة داخل المجتمع وعلاقتها ببعض أشكال السلوك الانحرافي، فضلاً عن توفير معطيات يمكن أن يستفيد منها المختصون والفاعلون الاجتماعيون في إعداد برامج وقائية وتوعوية للتعامل مع هذه الظاهرة والحد من آثارها.

**الدراسات السوسيولوجية السابقة:**

أجريت عدة دراسات لتفسير ظاهرة الإنحراف والإجرام عند النساء، من أبرزها دراسة "عبد الله عبد الغني غانم حول المسارات الإجتماعية للمرأة المجرمة، والتي جاءت بعنوان "المرأة وتجارة المخدرات: دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة.

اعتمدت هذه الدراسة على الملاحظة بالمشاركة والمقابلة، بهدف التعرف على العوامل التي تساعد على استمرار النساء في الإتجار بالمخدرات داخل سجن الإسكندرية بمصر. وسعى الباحث من خلال ذلك إلى التعرف على الخصائص الشخصية للنساء المجرمات، والكشف عن طبيعة البيئة العائلية والإقتصادية التي نشأن فيها، والتي ساهمت في تورطهن في تجارة المخدرات.

وقد أظهرت الدراسة أن الهشاشة الإقتصادية والإجتماعية، مثل الفقر والبطالة وضعف التعليم تشكل من أهم العوامل الأساسية المساهمة في إنخراط المرأة في الجريمة. كما بينت أن إنحراف المرأة يمثل مسارا إجتماعيا طويل الأمد وليس حدثا عابرا. وأن إنخراطها في تجارة المخدرات هو نتاج تفاعل معقد بين عدة عوامل إجتماعية وإقتصادية وأسرية.

كما أظهرت الدراسة أن غالبية المشاركات كن متزوجات او سبق لهن الزواج ولديهن أبناء. حيت بلغت نسبة المتزوجات 46%، في حين مثلت المطلقات 26%، والأرامل 22%، كما بينت النتائج أن 30%من المبحوثات ينحدرن من أسر يعمل أحد أفرادها في تجارة المخدرات. أما من الناحية المهنية، فكانت معظمهن يشتغلن في مهن بسيطة مثل العمل كخادمات في البيوت أو مربيات الأطفال.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بارزة، لكونها مزجت بين التحليل النظري والبحث الميداني، واعتمدت على حالات واقعية مكنت من فهم المسار الاجرامي للمرأة وتحليله بشكل دقيق، غير أن هذه الدراسة أغفلت الجانب القانوني والنفسي للجريمة، وركزت بشكل أساسي على العوامل الإجتماعية وثقافية، دون تناول الجريمة باعتبارها فعل قانوني أو كدافع نفسي قد يؤدي الى إرتكابها. كما أن إعتمادها على دراسة حالة يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم على جميع النساء خاصة إذا كانت مرتبطة ببيئة إجتماعية وزمن محددين.

اما الدراسة الثانية، فهي دراسة لمزوز بركو، بعنوان "المرأة المجرمة: العوامل والخصائص النفسية والاجتماعية ". إعتمدت الباحثة على المنهج الكيفي، إضافة إلى تحليل المحتوى، بهدف التعرف على العوامل الدافعة لارتكاب المرأة للفعل الاجرامي، وكذا

الكشف عن خصائصها النفسية والإجتماعية للنساء المجرمات، إضافة إلى اكتشاف اثار وعواقب هذا الفعل عليهن.

أجرت الباحثة مقابلات مع عشر نزيلات داخل المؤسسات العقابية بمدينة باتنة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود مجموعة من العوامل المساعدة على إرتكاب الفعل الإجرامي، والتي تتمثل أساسا في الظروف والأسباب الإجتماعية المحيطة بالمرأة. كما بينت الدراسة أن طبيعة الجرائم المرتكبة من طرف النساء لا تختلف كثيرا عن تلك المرتبكة من طرف الرجال. حيث تبرز جرائم القتل في المرتية الأولى، تليها الدعارة ثم السرقة وبعض الأعمال الإرهابية. وقد فسرت الباحثة هذا التفاوت بأن جرائم القتل يصعب التستر عليها قانونيا. عل عكس جرائم أخرى مثل جرائم الدعارة والسرقة التي يمكن إخفاؤها نسبيا.

كما أظهرت الدراسة أن المرأة المجرمة غالبا ما تنحدر من أسر غير مستقرة يسودها سوء المعاملة والقسوة، حيث عانت معظم المبحوثات في طفولتهن من العنف والإهمال من طرف الأب أو باقي أفراد الأسرة. وقد إتسمت هذه الأسر بالتفكك وغياب الرقابة الأسرية، إضافة إلى تعرض النساء للتهميش داخل محيطهن الأسري قبل إرتكاب الجريمة وبعدها.

أما على المستوى الأثار النفسية والإجتماعية المترتبة عن الجريمة، فقد سجلت الدراسة شعورا بالدونية والذنب لدى المبحوثات، إضافة إلى خوف من الوصم الاجتماعي ونظرة تشاؤمية تجاه المجتمع والمستقبل.

تعتبر هذه الدراسة مهمة في مجال علم الاجتماع الجنائي، لكونها تناولت اجرام المرأة من منظور تحليلي يربطه بالعوامل الاجتماعية والثقافية بدلا من التفسيرات البيولوجية التقليدية. غير أن هذه الدراسة رغم أهميتها، تبقى محدودة من حيث حجم العينة وطبيعة الدراسة الكيفية، مما يجعل نتائجها ذات طابع تفسيري أكثر منه إحصائي ولا يمكن تعميمها على جميع الحالات.

الدراسة الثالثة، تتمثل في رسالة ماجستير في علم الاجتماع للباحثة آل سعود زهوة بعنوان "العلاقة بين التوافق الأسري والسلوك الإجرامي" وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن مستخدمة تقنية الإستبيان والقياسات النفسية.

وشملت الدراسة عينتين من النساء السعوديات: عينة تجريبية مكونة من 30امراة نزيلات بالمؤسسة عقابية، وعينة ضابطة مكونة من 20امراة غير نزيلات. وهدفت هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين التوافق الأسري لدى النساء السجينات، ومقارنة درجة هذا التوافق بين النساء المجرمات وغير المجرمات.

كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في درجة التوافق الأسري، إضافة إلى معرفة ما إذا كان انخفاض التوافق الأسري يرتبط بارتفاع الميول العدوانية او السلوك الإجرامي، مع ابراز دور الاسرة كعامل وقائي او كعامل مساهم في السلوك المنحرف.

وقد توصلت الباحثة الى أن السجينات يتميزن بدرجة أعلى من العدوانية مقارنة بغير السجينات، وذلك راجع إلى الظروف الأسرية القاسية، مثل سوء التنشئة، التفكك الأسري والحرمان العاطفي. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوافق الأسري والإتجاهات العدوانية المؤثرة في السلوك الإجرامي، بحيث كلما إرتفع مستوى التوافق الأسري إنخفض الميل نحو السلوك المنحرف. وبينت النتائج أن مظاهر عدم التوافق الأسري لدى السجينات تتجلى في أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة وضعف أداء الأسرة لوظائفها. ولم تسجل الدراسة فروقا ذات دلالة بين السجينات وغير السجينات في معاملة الأب. في حين ظهرت فروق واضحة في طبيعة العلاقة مع الأم، حيث كان مستوى التوافق مع الأم أقل لدى السجينات مقارنة بغير السجينات. كما كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في الجوانب المادية والصحية والدراسية، مما يؤكد أن تدني مستوى التعليمي وضعف الاقتصادي وسوء الحالة الصحية تعد من العوامل المرتبطة بارتفاع نسبة الجريمة لدى السجينات.

تعتبر هذه الدراسة من دراسات المهمة، لإعتمادها على عينتين (30سجينة و20 غير سجينة)، مما يمنحها قدرا من المصداقية المنهجية، خاصة في تناولها لدور الأسرة كعامل إجتماعي أساسي في فهم أسباب الجريمة، غير أن محدودية حجم العينة قد تضعف تعميم

النتائج على جميع النساء، كما أن عدم توضيح أدوات القياس بشكل دقيق (نوع الاستبيانات المقاييس النفسية) يحد من قوة المنهجية للدراسة.

- **التساؤل الرئيسي للدراسة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتبين أن ظاهرة إجرام المرأة ترتبط بعدة أبعاد اجتماعية وأسرية، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من البحث لفهم المسارات الاجتماعية التي تقود إلى هذا السلوك في السياق الجزائري. وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

*ما هي أهم المسارات الاجتماعية المؤدية إلى السلوك الانحرافي والإجرامي لدى المرأة؟*

- **أهداف الدراسة**

وبالتالي تتجلى أهداف هذه الدراسة في تسليط الضوء على المسارات الإجتماعية المؤدية إلى السلوك الإنحرافي والإجرامي لدى المرأة، من خلال الكشف عن أبعاد هذه الظاهرة وواقعها في المجتمع الجزائري. ومحاولة فهم عوامل العوامل الحقيقية الكامنة وراء إنحراف المرأة وإرتكابها للجريمة، إضافة إلى دراسة دور للمجتمع والعلاقات الاجتماعية في إنتاج هذه المسارات الإنحرافية والإجرامية.

- **فرضية الدراسة:**

وللإجابة عن سؤال الإشكالية، تفترض الدراسة أن التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية وغير الأسرية، في تفاعلها مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية، تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في تشكيل المسارات الانحرافية والإجرامية لدى المرأة، حيث تؤدي هشاشة هذه العلاقات وتدهور الظروف المعيشية إلى زيادة احتمالية الانخراط في السلوك الانحرافي. كما تفترض الدراسة أن المرأة، رغم محاولتها الانفصال عن هذه المسارات، تواجه عدة عوائق، يأتي في مقدمتها الوصم الاجتماعي، الذي يسهم في إعادة إنتاج الانحراف واستمراره.

### *2.* الإطار المنهجي للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الكيفي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية وفهمها في عمقها السوسيولوجي، خاصة تلك المتعلقة بالمسارات الانحرافية والإجرامية لدى المرأة. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من التقنيات المنهجية لجمع وتحليل المعطيات، تمثلت أساسًا في المقابلة المعمقة كأداة أساسية، وذلك من خلال دراسة حالة واحدة تمثلت في المبحوثة فريدة، بهدف فهم مسارها الاجتماعي المؤدي إلى الانحراف والجريمة وتحليل تجربتها في سياقها الواقعي.

ونظرًا لحساسية الموضوع وصعوبة الوصول إلى عدد أكبر من الحالات وضيق الوقت المخصص للدراسة، تم الاقتصار على حالة واحدة، وهو ما لا يسمح بالإحاطة الشاملة بمختلف جوانب الموضوع. لذلك، تم تدعيم المعطيات الميدانية بتحليل مضمون مجموعة من البرامج التلفزيونية ذات الطابع الاجتماعي.

وقد شمل تحليل المضمون مجموعة من الحصص التلفزيونية الجزائرية، من بينها: "*ما وراء الجدران*" على قناة النهار TV ، "*حياة جديدة*" على قناة الحياة TV ، "*ولي فات مات*" على قناة الشروق TV.

وتتميز هذه البرامج بطرحها لقضايا اجتماعية وأسرية واقعية مثل الخلافات العائلية، الطلاق، والخيانة، إضافة إلى بعض الحالات ذات البعد الانحرافي، مما يجعلها مادة مناسبة لتحليل التمثلات الاجتماعية حول الإنحراف و الجريمة النسوية.

كما تساهم هذه البرامج في إبراز تفاعل المجتمع مع هذه القضايا من خلال النقاش العمومي الذي تثيره، وهو ما يجعلها مصدرًا مكملًا للمعطيات الميدانية في هذه الدراسة.

لتدعيم البحث السوسيولوجي، يتم التطرق إلى بعض البرامج التي تُعرض في القنوات التلفزيونية الجزائرية ذات الطابع الاجتماعي، بهدف دراستها وتحليل مضمونها، ومن بينها:

- حصة *ما وراء الجدران* الذي يُبث على قناة النهار TV ، وقد تم اعتماد هذا البرنامج كأداة لتحليل المضمون نظراً لما يقدمه من محتويات اجتماعية واقعية تعكس بعض المسارات المؤدية إلى الجريمة والانحراف. ويهتم البرنامج بمعالجة قضايا الأفراد

والأسرة الجزائرية، كما يسعى إلى لمّ شمل العائلات وتوعية المجتمع من خلال طرح قضايا اجتماعية متنوعة ذات أبعاد عاطفية وقانونية ودينية. ويتناول البرنامج عدة قضايا من الواقع اليومي، مثل الخلافات العائلية والطلاق، ويعتمد على تقديم شهادات حية ومواجهات بين الأطراف المعنية بهدف الكشف عن الحقيقة، إضافة إلى عرضه لقصص اجتماعية معقدة، من بينها ثلاث حالات تم اعتمادها في الدراسة: (أمينة، حبيبة، ومريم).عن طريق تقديم مشاهد حية ومواجهة بين الأطراف المعنية لكشف الحقيقة يعرض هذا البرنامج على الساعة تاسعة ليلا وقت تجمع العائلة .

- برنامج *حياة جديدة* الذي يُبث على قناة الحياة TV هو برنامج اجتماعي واقعي يعالج قضايا إنسانية واجتماعية معقدة. ترتكز حلقاته على عرض قصص وحكايات واقعية ذات طابع مأساوي، مثل حالات الطلاق، الصدمات العاطفية، والأزمات الاجتماعية، إضافة إلى بعض السلوكات المنحرفة، من بينها الحالة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة (قصة صليحة) وقضايا الخيانة وغيرها من القصص الاجتماعية المعقدة. ويهدف البرنامج، من تقديم هشام بوقفة، إلى إبراز فرص التغيير وإعادة بناء حياة مستقرة من خلال الدعم النفسي والاجتماعي، بما يساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي للأفراد. كما يركز على تقديم الحلول وليس فقط تشخيص المشكلات، إضافة إلى تسليط الضوء على دور المجتمع في قبول أو رفض هذه الحالات. ويُبث البرنامج في الساعة التاسعة ليلاً، وهو توقيت يشهد متابعة عائلية واسعة.
- برنامج *لي فات مات* الذي يُبث على قناة الشروق TV هو برنامج من تقديم هشام بوقفة، يتناول الخلافات الأسرية والاجتماعية، مثل الصراعات العائلية، المشاكل الزوجية، وبعض القضايا الاجتماعية الأخرى، من بينها الحالة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة (قصة شهرة). ويهدف البرنامج إلى معالجة النزاعات والعمل على تسويتها عبر الحوار، مع تقديم العبر والمساهمة في إعادة بناء العلاقات وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد عرف البرنامج انتشارًا واسعًا نسبيًا في المجتمع الجزائري، حيث أثار تفاعلاً كبيرًا لدى الجمهور، سواء من خلال المتابعة أو الجدل الذي رافق

بعض حلقاته، مما يعكس تأثيره في طرح القضايا الاجتماعية، خاصة تلك المرتبطة بالعلاقات الأسرية وبعض مظاهر الانحراف السلوكي

اعتمدت هذه الدراسة على ست حالات لنساء عشن مسارات انحرافية وإجرامية مختلفة، تم متابعتهن قصد فهم العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في توجيه مساراتهن الحياتية نحو الانحراف والجريمة. وقد تنوعت الخصائص الاجتماعية للمبحوثات من حيث السن، والوضع العائلي، والمستوى التعليمي، وطبيعة الانحراف أو الجريمة المرتكبة، مما أتاح إمكانية الوقوف على تعدد المسارات المؤدية إلى الانحراف والجريمة النسوية واختلافها من حالة إلى أخرى.

ونظرًا لاعتبارات منهجية تتعلق بتفادي الإطالة داخل متن الدراسة، تم إدراج العرض التفصيلي للحالات المدروسة وخصائصها الأساسية في الملحق رقم، على أن يتم توظيف معطيات هذه الحالات وتحليلها ضمن مختلف محاور هذا الفصل.

# الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

# الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

**المقدمة**

**أولا: النظريات المفسرة لانحراف وارتكاب الجريمة النسوية:**

1. نظرية اللام عيارية لإميل دوركايم وانحراف المرأة
2. النظرية الاقتصادية وانحراف المرأة
3. نظرية الوصم الاجتماعي وانحراف المرأة

**ثانيا: المفاهيم الإجرائية للدراسة:**

1. التنشئة الاجتماعية
2. الوصم الاجتماعي
3. المسارات الاجتماعية
4. الانحراف
5. الجريمة
6. المرأة المنحرفة/المجرمة

**الخاتمة**

**المقدمة:**

يُعد هذا الفصل من أهم مراحل الدراسة، حيث يهدف إلى بناء الإطار النظري والمفاهيمي الذي تستند إليه الإشكالية المطروحة، والمتعلقة بالمسارات الاجتماعية المؤدية إلى الانحراف والجريمة لدى المرأة. ومن أجل فهم هذه الظاهرة في سياقها السوسيولوجي، تم الاعتماد على مجموعة من النظريات التفسيرية التي تتيح قراءة متعددة الأبعاد للسلوك الانحرافي، من بينها نظرية اللامعيارية، والنظرية الاقتصادية، ونظرية الوصم الاجتماعي، لما تقدمه من تفسيرات ترتبط بالبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

كما يتضمن هذا الفصل تحديدًا دقيقًا للمفاهيم الإجرائية الأساسية للدراسة، مثل التنشئة الاجتماعية، الوصم الاجتماعي، المسارات الاجتماعية، الانحراف، الجريمة، والمرأة المنحرفة/المجرمة، وذلك من أجل تحويل المفاهيم النظرية إلى أدوات تحليلية قابلة للتوظيف في الدراسة الميدانية. ويساعد هذا التحديد المفاهيمي على ضبط الإطار التحليلي للبحث وربط الجانب النظري بالواقع الاجتماعي المدروس، بما يسمح بفهم أعمق للظاهرة محل الدراسة.

**أولا: النظريات المفسرة لانحراف وارتكاب الجريمة النسوية:**

تعد النظرية عنصرا أساسيا في أي بحث سوسيولوجي، إذ تمنح الدراسة طابعها العلمي وتمكن الباحث من فهم مختلف أبعاد الموضوع، وإدراك عناصره الأساسية واستيعاب أطره الفكرية والعلمية،عن طريق الملاحظة والتجربة والأدلة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والسعي إلى تقديم تفسير معمق لمسألة جنوح المرأة، اعتمدنا على مجموعة من المقاربات النظرية المتكاملة، من بينها:

**1. نظرية اللامعيارية لإميل دوركايم وانحراف المرأة:**

تُعتبر نظرية اللامعيارية (Anomie) لإميل دوركايم من أهم النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير ظواهر الانحراف والجريمة. ويقصد باللامعيارية حالة من الضعف أو التفكك التي تصيب القواعد والمعايير الاجتماعية التي تنظم حياة الأفراد داخل المجتمع، مما يؤدي إلى ارتباك في السلوك وصعوبة في التمييز بين ما هو مقبول اجتماعيًا وما هو مرفوض.

ومن هذا المنطلق، يرى دوركايم أن الانحراف لا يرتبط فقط بالفرد، بل هو مرتبط أيضًا بطريقة تنظيم المجتمع وبمدى تماسكه. فعندما يمر المجتمع بتغيرات سريعة أو مفاجئة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، يحدث نوع من عدم التوازن بين القيم القديمة والواقع الجديد، وهو ما يخلق حالة من الاضطراب القيمي.

ويمكن فهم انحراف المرأة من خلال هذه النظرية باعتباره نتيجة لظروف اجتماعية يعيشها الفرد داخل محيطه. فالمرأة لا تعيش بمعزل عن مجتمعها، بل تتأثر بالعلاقات الأسرية وبمحيطها الاجتماعي وبقوة أو ضعف القواعد التي تنظم هذه العلاقات. وعندما تضعف هذه القواعد أو تفقد فعاليتها، يصبح من الصعب على الفرد الالتزام الكامل بالمعايير الاجتماعية.

كما أن بعض التحولات التي تعرفها الأسرة والمجتمع، مثل تغير الأدوار الاجتماعية، الضغوط الاقتصادية، أو التفكك الأسري، قد تساهم في خلق نوع من عدم الاستقرار في حياة الأفراد. هذا الوضع قد يزيد من صعوبة التكيف مع الواقع الاجتماعي، ويؤثر على سلوك بعض الأفراد، ومن بينهم النساء.

كذلك، فإن عوامل مثل الفقر، البطالة، وضعف الرقابة الاجتماعية داخل الأسرة أو المجتمع، يمكن أن تضعف الروابط الاجتماعية التي تساعد على الالتزام بالقواعد، مما قد يفتح المجال أمام بعض أشكال السلوك غير المتوافق مع المعايير الاجتماعية.

وفي النهاية، تساعد هذه النظرية على فهم انحراف المرأة بوصفه مرتبطًا بالسياق الاجتماعي العام وبالتغيرات التي يعيشها المجتمع، وليس مجرد سلوك فردي منفصل عن بيئته.

### 2. النظرية الاقتصادية وانحراف المرأة:

تُفسّر النظرية الاقتصادية الانحراف والجريمة من خلال ربطهما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع، مثل الفقر، البطالة، وعدم المساواة في توزيع الفرص. ومن هذا المنظور، لا يُنظر إلى الانحراف باعتباره سلوكًا

فرديًا فقط، بل كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي قد يدفع بعض الأفراد إلى سلوكيات غير قانونية أو غير متوافقة مع المعايير الاجتماعية.

وفيما يخص انحراف المرأة، يمكن لهذه النظرية أن تساعد في فهم بعض الحالات التي ترتبط فيها السلوكيات الانحرافية بالضغط الاقتصادي أو الهشاشة المعيشية. فضعف الدخل، أو غياب فرص العمل، أو صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، قد يشكل عوامل ضغط تؤثر على اختيارات بعض النساء، وتدفعهن في بعض السياقات إلى البحث عن حلول غير مشروعة كوسيلة للتكيف مع الواقع.

كما تؤكد هذه المقاربة على أن السلوك لا ينفصل عن البيئة التي يُنتج فيها. فكلما زادت مظاهر الفقر والتهميش وعدم تكافؤ الفرص داخل المجتمع، زادت معه احتمالات الاضطراب الاجتماعي، وظهرت أنماط مختلفة من السلوك غير المنضبط، سواء لدى الرجال أو النساء.

كذلك، فإن التحولات الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات الحديثة أثرت بشكل واضح على وضع المرأة، حيث أصبحت بعض الفئات تتمتع بفرص أكبر في التعليم والعمل، في حين لا تزال فئات أخرى تعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يخلق تفاوتًا قد ينعكس على أنماط السلوك داخل المجتمع.

وفي النهاية، تساعد هذه النظرية على فهم الانحراف عند المرأة من زاوية اجتماعية واقعية، باعتباره مرتبطًا بالظروف الاقتصادية وبمستوى العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، وليس مجرد سلوك فردي معزول عن بيئته.

### 3. نظرية الوصم الاجتماعي وانحراف المرأة:

تُعد نظرية الوصم الاجتماعي من المقاربات السوسيولوجية الحديثة التي اهتمت بتفسير الانحراف من خلال التفاعل الاجتماعي، وليس فقط من خلال الفعل نفسه. وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن السلوك لا يصبح منحرفًا في حد ذاته، بل يصبح

كذلك عندما يُعرّفه المجتمع ويمنحه صفة "الانحراف" عبر آليات الحكم والتصنيف الاجتماعي.

ويرتبط هذا التصور بأعمال هوارد بيكر (Howard Becker) الذي أكد أن الانحراف هو نتيجة تفاعل اجتماعي، حيث يتم وصم بعض الأفراد بناءً على ردود فعل المجتمع تجاه أفعالهم، من خلال إطلاق التسميات السلبية، أو التعرض للإقصاء، أو التنمر، أو الخطاب الجارح. هذا الوصم لا يظل مجرد حكم خارجي، بل قد يتحول إلى عامل مؤثر في إعادة تشكيل هوية الفرد وسلوكه.

وفي هذا السياق، يمكن فهم انحراف المرأة من خلال هذه النظرية باعتباره ليس فقط نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية، بل أيضًا نتيجة نظرة المجتمع وردود فعله تجاه بعض السلوكيات أو الحالات. فالتعرض للوصم الاجتماعي قد يؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية عميقة، مثل الشعور بالرفض، وتراجع الثقة بالنفس، والعزلة الاجتماعية، مما قد يعيق عملية الاندماج داخل المجتمع.

كما تشير هذه النظرية إلى أن الشخص الذي يتم وصمه يجد صعوبة في إعادة الاندماج الاجتماعي، سواء في المجال التعليمي أو المهني أو حتى داخل العلاقات الاجتماعية اليومية، حيث يصبح التصنيف السلبي عائقًا أمام إعادة بناء الهوية الاجتماعية. وبذلك، لا يتوقف تأثير الوصم عند لحظة إطلاق الحكم، بل يمتد ليؤثر في المسار الاجتماعي للفرد على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى، تهتم هذه المقاربة بدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الإعلام، والمجتمع المحلي في إنتاج أو إعادة إنتاج صورة "المنحرف"، من خلال طريقة التعامل مع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام اجتماعية أو قانونية. فبدل أن تساهم هذه المؤسسات في إعادة الإدماج، قد تساهم أحيانًا في ترسيخ الوصم وتعزيزه.

وعليه، تبرز أهمية هذه النظرية في كونها لا تركز فقط على تفسير الانحراف، بل أيضًا على كيفية التعامل معه، من خلال الدعوة إلى تقليل آثار الوصم، واعتماد مقاربات

إصلاحية بدل العقاب، مع حماية الأفراد من التصنيف الاجتماعي السلبي، خاصة في حالات القصر والنساء، والعمل على تسهيل إعادة إدماجهم داخل المجتمع بشكل طبيعي وإنساني

**ثانيا: المفاهيم الإجرائية للدراسة:**

انطلاقًا من إشكالية الدراسة، تم تحديد مجموعة من المفاهيم الإجرائية التي تشكل الإطار التحليلي لفهم الظاهرة، والتي ترتبط بشكل مباشر بفرضيات الدراسة على النحو الآتي:

**1. التنشئة الاجتماعية:**

يعرف إميل دوركايم التنشئة الإجتماعية بأنها عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية، لتصبح هذه الأبعاد الموجه الأساسي لسلوك الفرد داخل المجتمع. كما يرى بارسونز أنها عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية، وتهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في النسق الشخصي، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها (حسام الدين فياض، 2010، ص 6).

ويرتبط هذا المفهوم مباشرة بالفرضية التي تفترض أن التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في تشكيل المسارات الانحرافية لدى المرأة. فكل خلل في عملية التنشئة داخل الأسرة أو المؤسسات الاجتماعية (مثل المدرسة) قد يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي، مما يزيد من احتمالية الانحراف.

**2. الوصم الاجتماعي:**

هو إلصاق صورة ذهنية سلبية بفرد معين نتيجة سلوك غير سوي يتعارض مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، مما يؤدي إلى ردود فعل اجتماعية سلبية تجاه السلوك الانحرافي والإجرامي (معن خليل العمر، 2006، ص 27-28).

ويعرفه غوفمان بأنه سمة مشوهة تؤدي إلى تقليل قيمة الفرد اجتماعيًا وتحويله إلى موضوع تمييز وإقصاء، كما تعتبر المقاربات الحديثة أن الوصم بناء اجتماعي يتمثل في الأحكام السلبية التي يطلقها المجتمع على الأفراد بسبب سلوكهم أو انتمائهم، مما يعيق اندماجهم الاجتماعي(معن خليل العمر، 2006، ص 27-28).

يرتبط هذا المفهوم بالفرضية التي تفيد بأن المرأة، رغم محاولتها الانفصال عن المسارات الانحرافية، تواجه عوائق اجتماعية أهمها الوصم الاجتماعي. حيث يساهم الوصم في إعادة إنتاج السلوك الانحرافي عبر الإقصاء الاجتماعي وصعوبة إعادة الاندماج داخل المجتمع

### 3. المسارات الاجتماعية:

هي مجموعة العوامل والظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد وتؤثر في تشكيل سلوكه، مثل التنشئة الأسرية، البيئة التعليمية، جماعة الأصدقاء، الوضع الاقتصادي، والسياق الثقافي، وهي سلسلة من التفاعلات الاجتماعية التي قد تقود إلى التكيف أو الانحراف (محمود قاسم، 1895)

يُعد هذا المفهوم الإطار العام الذي تنبني عليه الفرضية الأساسية للدراسة، والتي ترى أن الانحراف والجريمة لدى المرأة هما نتيجة تفاعل مجموعة من المسارات الاجتماعية مثل الأسرة، البيئة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي، والأصدقاء. وبالتالي، فإن السلوك الانحرافي لا يُفهم إلا من خلال تتبع هذه المسارات المتداخلة.

### *4. الانحراف*

يُقصد به كل سلوك أو فعل يصدر عن الفرد ويخالف المعايير الاجتماعية والقيم السائدة داخل المجتمع، سواء تمثل في سلوك اجتماعي مرفوض أو سلوك غير متوافق مع التوقعات الاجتماعية

يرتبط هذا المفهوم بالإشكالية من حيث كونه يمثل الموضوع الأساسي للدراسة، كما يرتبط بالفرضيات التي تفترض أن الانحراف لا ينشأ بشكل فردي، بل نتيجة تفاعل عوامل

اجتماعية واقتصادية وثقافية. وعليه، يتم التعامل مع الانحراف كمفهوم نسبي مرتبط بالمعايير الاجتماعية وليس كحالة ثابتة

### 5. الجريمة:

هي كل فعل أو امتناع عن فعل يترتب عنه خرق للقانون، ويُعد معاقبًا عليه وفق التشريع المعمول به داخل المجتمع.

يرتبط هذا المفهوم بالإطار القانوني للفرضيات، حيث تفترض الدراسة أن بعض المسارات الاجتماعية قد تدفع المرأة إلى الانتقال من الانحراف الاجتماعي إلى الجريمة القانونية، خاصة في سياق الضغوط الاقتصادية أو التفكك الاجتماعي.

### *6. المرأة المنحرفة/المجرمة:*

هي المرأة التي صدرت عنها أفعال أو سلوكيات مخالفة للمعايير الاجتماعية أو للقانون، ويتم تناولها في هذه الدراسة من خلال تحليل مساراتها الاجتماعية وظروفها المؤدية إلى هذا السلوك، وفق مقاربة سوسيولوجية تركز على السياق الاجتماعي أكثر من الفعل الفردي المعزول.

يمثل هذا المفهوم الفئة المدروسة في البحث، ويرتبط مباشرة بالإشكالية، حيث تُفهم المرأة المنحرفة بوصفها نتاجًا لمسارات اجتماعية متعددة وليست حالة فردية معزولة، وهو ما تدعمه جميع فرضيات الدراسة المتعلقة بالتنشئة، الوصم، والظروف الاقتصادية

**الخاتمة**

في ختام هذا الفصل، يتضح أن فهم ظاهرة الانحراف والجريمة لدى المرأة لا يمكن أن يتم من خلال منظور واحد، بل يتطلب مقاربة سوسيولوجية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد بينت النظريات المعتمدة أن الانحراف لا يُعد سلوكًا فرديًا معزولًا، بل هو نتيجة اختلالات في البناء الاجتماعي، وضعف في الضبط القيمي، وتأثيرات اقتصادية، إضافة إلى ردود الفعل الاجتماعية المتمثلة في الوصم.

كما أن تحديد المفاهيم الإجرائية قد سمح بتوضيح الإطار التحليلي للدراسة، وربط الإشكالية بالفرضيات بشكل منهجي، مما يهيئ للانتقال إلى الجانب التطبيقي والميداني. وبذلك يشكل هذا الفصل قاعدة نظرية ومنهجية أساسية لفهم وتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالمسارات الاجتماعية المؤدية إلى انحراف المرأة وجريمتها.

# الفصل الثاني: أهم المسارات الاجتماعية المؤدية للجريمة النسوية

# الفصل الثاني: أهم المسارات الاجتماعية المؤدية للجريمة النسوية

**المقدمة**

**أولا: المسار الاجتماعي للانحراف والجريمة النسوية**

1. المسار الأسري
2. مسار جماعة الرفاق
3. المسار النفسي

- الإحباط وضعف الثقة بالنفس
- الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية
- الشعور بالذنب وإيذاء الذات
- الحرمان النفسي والاجتماعي
- الضغوط النفسية والاجتماعية
- المسار الاقتصادي
- المسار الثقافي والتعليمي
- *وسائل الإعلام*

✓ *الوازع الديني:*

✓ *التعليم:*

**ثانيا: الوصم الاجتماعي وإعادة إنتاج الانحراف والجريمة:**

**الخاتمة**

**المقدمة:**

يُعدّ الانحراف والجريمة النسوية من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليل سياقاتها البنيوية والتفاعلية داخل المجتمع. فبدل تفسير السلوك المنحرف باعتباره فعلًا فرديًا معزولًا، يتجه التحليل السوسيولوجي إلى ربطه بمجموع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية التي تحيط بالمرأة، والتي تسهم في تشكيل مسارات حياتها وتوجيه سلوكها نحو أنماط قد تخرج عن القيم والمعايير السائدة.

وانطلاقًا من هذا التصور، يتناول هذا الفصل "المسار الاجتماعي للانحراف والجريمة النسوية" باعتباره إطارًا تحليليًا شاملاً يضم مجموعة من المسارات الفرعية المتداخلة، أبرزها: المسار الأسري، ومسار جماعة الرفاق، والمسار النفسي، والمسار الاقتصادي، والمسار الثقافي والتعليمي. حيث يُفترض أن هذه المسارات لا تعمل بشكل منفصل، بل تتفاعل فيما بينها بشكل ديناميكي يُنتج أو يُعزز احتمالية الانحراف في سياقات اجتماعية معينة.

كما يولي هذا الفصل اهتمامًا خاصًا بكيفية تفاعل هذه العوامل داخل الحالات المدروسة، بهدف فهم الكيفية التي تنتقل بها المرأة من وضعيات اجتماعية مضطربة إلى ممارسات منحرفة أو إجرامية، مع التركيز على الأبعاد التفسيرية التي تقدمها مختلف المقاربات السوسيولوجية والنفسية، مثل نظرية اللامعيارية، ونظرية الاختلاط التفاضلي، ونظرية الوصم الاجتماعي.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تركيبية لمسارات الانحراف النسوي، تُبرز أن هذه الظاهرة هي نتاج تفاعل معقد بين البنية الاجتماعية والتمثلات الفردية، وليس نتيجة عامل واحد معزول.

**أولا: المسار الاجتماعي للانحراف والجريمة النسوية:**

المسار الاجتماعي هي مجموعة من العوامل الخارجية، مثل العوامل الأسرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، التي تحيط بالمرأة وتؤثر في سلوكها وشخصيتها، بما ينعكس على دوافعها الداخلية وقد يدفعها إلى تبني سلوكيات منحرفة أو إجرامية. كما يُقصد بها أيضًا شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنشأ بين المرأة وغيرِها من الأفراد داخل البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، مثل الأسرة والظروف العائلية وجماعة الرفاق، وبصفة عامة كل الظروف الاجتماعية المؤثرة في حياة الفرد، والتي تُوجّه سلوكه الاجتماعي في هذا الاتجاه في هذا الاتجاه أو ذاك (جعفر العلوي، 2005ص37)

**1. المسار الأسري**

يعتبر المسار الأسري من أهم المسارات المؤثرة في حياة الأفراد، إذ يشمل مختلف المراحل والعلاقات التي يعيشها الفرد داخل أسرته، كعلاقته بالأب والأم والإخوة، إبتداءا من مرحلة الطفولة إلى مرحلة سن الرشد. ومن خلال هذا المسار يكتسب الفرد القيم والعادات والتقاليد. وقد إعتبر تالكوت بارسونز أن *"الأسرة تؤدي وظيفتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في التنشئة الاجتماعية والثانية في تكوين الشخصية وإعداد الأفراد للإندماج في المجتمع"* (دلاسي أمحمد ،بن عمر سامية، 2007ص97).وبالتالي يتأثر المسار الأسري بعدة عوامل، تشمل العوامل الأسرية والإجتماعية والنفسية والإقتصادية والثقافية ،مما يساهم في تشكيل سلوك الفرد وتوجيهه داخل المجتمع .

من أجل دراسة مسارات الإنحراف والإجرام لدى المرأة، لابد من تحليل مختلف مراحل حياتهن، إنطلاقا من البيئة الأسرية وصولا إلى المحيط الاجتماعي، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تدفعهن إلى تبني هذه السلوكات. من خلال المعطيات المتوفرة، يتضح أن جميع الحالات عاشت طفولة صعبة وإنهياراً عاطفيا داخل الأسرة، وهو ما يعود إلى

الإستبداد ،والسيطرة ،والعنف، بالإضافة إلى هيمنة أحد الوالدين بشكل مطلق. ويظهر ذلك بوضوح في تصريح فريدة:

*"أبي هُو المسيطر دائماً وأخي يَتبَعُنِي فِي كُل مَكَان، ويَوصَلُنِي ويجِيبنِي فَجَامِعَة حَتَى هَاتِفِي يُقوم بِمُرَاقَبَته، وإذا تناولت موضوعا معينًا ينهَال عَلي والدي وأَخْي بالضَرب"*

تبرز هذه المعلومات أن التفكك الأسري، والعنف، والرقابة الأسرية المفرطة تعد من العوامل المؤثرة في التوازن النفسي للفرد، مما قد يدفع بعض الأفراد إلى إرتكاب سلوكات منحرفة أو حتى الإجرامية داخل المجتمع. (عبد السلام محمد طويل، 2000)

أكدت بعض الدراسات أن تفكك العلاقات العاطفية داخل الأسرة يرتبط بالإستبداد الأسري، خاصة في ظل هيمنة الأب وممارسته لسلطة مطلقة لا تسمح بالنقاش أو الإعتراض على توجيهاته وتعليماته (عبد السلام ،2000) وقد تجلى ذلك من خلال قصة أمينة، التي كشفت عن أشكال متعددة من العنف واستغلالها ماديا من طرف أبيها، حيث جاء في شهادتها:

*"تعَرَضْنَا لِلْعُنف وَالضَرْبْ المُبْرِح مِنْ طَرَف الأَب كَان يَدْفَعْنَا لِجَلبْ المَالْ بِأَي طَرِيقَة كَانَتْ حَتَى وَلَو بَعْنا رْوَاحْنَا...خَرجتُ لِلشَارع منذ أَنْ كَانَ عُمرِي 15سَنَة، كَانَا يدفعنِي للرجال مقابِل اَلْمَالْ، وْهُوَا رَاضِي أَماَ بالنِسْبَة لِأُمِي، لَمْ يَكُن لَدَيْهَا أَيْ قَرَارْ أَمَامَ أَبِي فَكَانَت تُسَاعِدُنِي بِإِعْدَادْ اَلْخُبْزْ لِكَيّ أَبِيْعَه وأُقدم لَأبِي اَلْمَالْ، لَكِن لَمْ يَكُنّ كَافِي فأَتَعَرَضْ لِلْتَعْذِيْبْ وَاَلْضَرْبْ المُبْرِح لأَنني لم أَجْلبْ لَهُ اَلقَدْر الكَافِي مِن المَالْ وَبالِتَالِي أَقُوم بِمُمَارَسة الدَعَارَة"*

تبرز هذه الشهادة كيف يمكن للعنف الأسري والضغط الاقتصادي داخل الأسرة أن يتحولا إلى عوامل دفع نحو الهشاشة الاجتماعية والانحراف.

من خلال الحالات الواقعية التي تم تقديمها في هذه الدراسة، يتضح أن الأسرة تلعب دورا محوريا في تشكيل سلوكيات المنحرفة والإجرامية لدى المبحوثات. فقد عانت أغلبهن من تفكك أسري، تمثل في تعرضهن للعنف من طرف الأب، إلى جانب ضعف أو غياب

دور الأم في مواجهة سلطة أبوية استبدادية، مما جعل البيئة الأسرية تتحول من فضاء للأمان والحماية إلى مصدر للتهديد. ونتيجةً لذلك، اتجهت بعض المشاركات إلى البحث عن الأمان والحب خارج إطار الأسرة وفي ظل غياب التوازن العاطفي داخلها، وهذا ما أكدته حبيبة أخت أمينة في هذا التصريح:

*" المشاكل ألي كان دايرهم لنا بويا خلاني نخرج لِلْشَارِع فِي سِن 15سنة، وتْعَرفْت علَى رَجُلاً كبَيْراً فِي السِن، كاَنَ يُوفَر لِي الدعْم المَادي والمعنوي، دَفَعَني إلى عالَم المُخَدِرات دون أَن أَشْعر، كاَنْ يُلبِسْني كَماَ يُحِب، كنت أسْهَرُ معاهد في المَلاَهِي اللَيلية، حَمَلتْ بطفل غير شرعي، لَكِن لَم يَعْتَرِف بِه أنه أبوه"*

يؤدي تأثير الأسرة على أفرادها إلى ظهور التوتر والصراع والتفكك داخلها وبالتالي إلى تهميش المرأة، خاصة في سياق هيمنة الأب أو الزوج وممارستهما للعنف والقسوة. ويعدّ مثال شهرة نموذجا لذلك، إذ بدأت تجربتها مع التهميش نتيجة تفكك أسرتها بعد طلاق والديها، مما أدى بها إلى التشرد في السن ثلاثة عشر، وتعرضها لأشكال من الإنتهاك، من بينها الاغتصاب، وهو ما أسفر عن حمل غير مرغوب فيه. ثم إتجهت لاحقا إلى تعاطي المخدرات بحثا عن أمان الذي إفتقدته في ظل غياب الدعم العائلي. وعليه، يمكن إعتبار الطلاق أحد العوامل البنيوية التي ساهمت في مسار إنحراف المرأة (ناهدة عبد الكريم ، 1988)

أظهرت بعض الدراسات والنظريات في علم الاجتماع وعلم الجريمة وخاصة نظرية الإغتراب الاجتماعي، أن إضطراب العلاقات الأسرية يلعب دوراً كبيراً في إنحراف المرأة ودفعها نحو إرتكاب الجرائم، باعتبار أن حياة الفرد مرتبطة بحياة الأخرين داخل النسق الاجتماعي، فعندما يتعرض الفرد للإهمال والإهانة، قد ينشأ لديه شعور بالإغتراب وفقدان الإعتراف الإجتماعي (سيمان،ميلفن ، 1959)، مما يدفعه أحيانا إلى البحث عن بدائل تعويضية داخل المجتمع.

ويتجلى ذلك من خلال تجربة صليحة التي تعرضت للإيذاء من طرف زوجة الأب بعد وفاة الأم، مما دفعها إلى مغادرة المنزل واللجوء إلى الشارع في سن الرابعة عشر، نتيجة غياب

الحنان الأسري، ويمكن ربط ذلك بفقدان أحد الوالدين وما يترتب عنه من هشاشة بنيوية داخل النسق الأسري. فإدمان صليحة للمخدرات يعكس تأثير العنف الأسري، سواء من الأب أو الأخوة أو زوجة الأب، في توليد شعور بالإغترب وفقدان التوازن النفسي وتدهور صورة الذات، وهو ما تؤكده شهادة صليحة التالية:

*"كُل مَانَتْفَكر عَائِلتي نَضْرب رُوحي وَكُل ضَربَة ليهَا حْكَايَة"*

يعتبر الإنحراف الاجتماعي ظاهرة لا تختزل في بعدها الفردي، بل تعكس اختلالا في البنية الاجتماعية، ولاسيما داخل الأسرة التي تعدّ المؤسسة الأساسية في تشكيل السلوك الإجتماعي. ووفقا لإميل دوركايم يعتبر الإنحراف نتيجة لحالة اللامعيارية، وهي حالة من الإضطراب وفقدان المعايير الاجتماعية تنشأ في سياق التفكك الإجتماعي أو ضعف الضبط الاجتماعي والدعم العاطفي، ويؤدي ذلك إلى شعور الأفراد بالإغتراب وفقدان المعنى والأهداف، مما يضعف التماسك القيمي ويؤدي إلى بروز سلوكات منحرفة نتيجة انهيار الضوابط والمعايير التقليدية أو ضعف فعاليتها.

يؤكد دوركايم أن احتياجات وطموحات الأفراد لا تُعدّ محدودة بطبيعتها، بل تميل إلى التوسع المستمر، مما يستدعي وجود ضبط اجتماعي ينظمها. كما يرى أن الانحراف ليس ظاهرة سلبية مطلقة، بل يؤدي وظائف اجتماعية داخل المجتمع. ومن أبرز هذه الوظائف:

- ✓ الوظيفة الإبداعية: إذ يمكن أن يسهم الانحراف في إحداث تغيّرات اجتماعية وإعادة تشكيل المعايير القائمة أو إنتاج معايير جديدة
- ✓ الوظيفة التحذيرية: حيث يُعدّ الانحراف مؤشرًا يكشف عن وجود اختلالات في النظام الاجتماعي أو ضعف في آليات الضبط الاجتماعي.

ومن ثم، فإن الانحراف لا يُفهم دائمًا بوصفه سلوكًا سلبيًا، بل قد يؤدي دورًا وظيفيًا يسهم في ديناميكية المجتمع وتطوره (دوركهايم، ترجمة محمد قاسم، 1988)

### 2. مسار جماعة الرفاق

بعد تحليل المسار الأسري بوصفه فضاءً أوليًا للتنشئة الاجتماعية، يبرز دور جماعة الرفاق كأحد أهم المسارات الاجتماعية المؤثرة في توجيه سلوك الفرد، خاصة في مرحلة المراهقة. إذ تمثل جماعة الرفاق فضاءً بديلًا للتفاعل الاجتماعي خارج إطار الأسرة، حيث تساهم في إعادة تشكيل القيم والمعايير والسلوكات من خلال التفاعل اليومي والتأثير المتبادل بين الأفراد.

وفي الحالات المدروسة، يتضح أن ضعف الضبط الأسري أو غيابه قد يفتح المجال أمام تأثير جماعة الرفاق، مما يجعل الفرد أكثر قابلية للتأثر بأنماط سلوكية منحرفة أو مبررة اجتماعيًا داخل هذه الجماعة. وبالتالي، لا يُنظر إلى جماعة الرفاق كعامل مستقل عن السياق الأسري، بل كامتداد تفاعلي له، يزداد تأثيره كلما ضعفت آليات الرقابة والدعم داخل الأسرة

يمكن تفسير حالة "فريدة" في ضوء نظرية الاختلاط التفاضلي، التي طورها Edwin Sutherland، والتي ترى أن الانحراف سلوك مكتسب يتم تعلمه من خلال التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات الأولية، خاصة جماعات الرفاق (سذرلاند وكريسي، 1968).

فقد أظهرت المعطيات الميدانية أن ضعف الضبط الأسري، الناتج عن الرقابة المفرطة والسلطة الأبوية المتسلطة، إلى جانب غياب التواصل العاطفي داخل الأسرة، أسهم في خلق حالة من الاغتراب والرغبة في التحرر من القيود الأسرية لدى المبحوثة.

وفي هذا السياق، شكلت جماعة الرفاق فضاءً بديلاً للتنشئة الاجتماعية، حيث تمت إعادة تعريف السلوك المنحرف وتطبيعه من خلال التفاعل المستمر مع الصديقة، التي قدمت لفريدة تبريرات وقيمًا بديلة للخروج عن المعايير الاجتماعية السائدة. فالفرد بطبيعته يحتاج إلى جماعة يشعر داخلها بالتوافق والقبول والانتماء، لذلك لا يقل تأثير الصداقة عن تأثير الأسرة، سواء في توجيه السلوك السوي أو المنحرف، إذ يتأثر الإنسان بمن يعاشره ويحتك به بصورة مستمرة (فوزية عبد الستار، 1985). وقد تجلّى ذلك من خلال تصريحها:

*" أُخْرُجِي مِن دَارْكُم وْنَسْتَأَجْرو مَنْزِل ونَدَخْلو درَاهَم خَاصَةً إِنَ وَضْعُكِي سَهْل لأَنَكِي فَاقْدَة العُذرِية، رَاكِي بَاغيَا تُقعدِي لَذَل دَارِكُم وْخُوك حَاقْرَك وبُوك يَتبَع فْيك عِيشِي حْيَاتَك"*

ويعكس هذا الخطاب عملية تطبيع للانحراف وإعادة تبريره داخل جماعة الرفاق، حيث يتم تقديم السلوك المنحرف بوصفه وسيلة للتحرر وتحقيق الاستقلال المادي والهروب من الضغط الأسري. كما يبرز تأثير جماعة الأصدقاء في دفع المبحوثة نحو تبني سلوكات منحرفة، مثل تعاطي المخدرات وممارسة الدعارة ومخالفة القيم والمعايير الاجتماعية السائدة. وفي هذه الحالة، يمكن القول إن جماعة الرفاق شكّلت عاملًا دافعًا نحو الانحراف والإجرام، خاصة في ظل هشاشة البنية الأسرية وضعف وظائفها التربوية والضبطية (محمود نجيب الحسني، 1988).

ومن ثم، فإن السلوك المنحرف لا يظهر بصورة فجائية، بل يتم تعلمه واكتسابه تدريجيًا من خلال التفاعل داخل البيئة الاجتماعية، لاسيما عندما يكون الفرد سريع التأثر أو يعيش تحت ضغط أسري ونفسي واجتماعي يؤثر في تكوين شخصيته وتوازنه النفسي (نجيب علي سيف، 2005).

### 3. المسار النفسي

يُقصد بالمسار النفسي مجموعة العوامل النفسية التي تؤثر في سلوك الفرد وانفعالاته خلال مختلف مراحل حياته، مثل القلق، والضغوط النفسية، والاكتئاب، والإحباط، وضعف الثقة بالنفس، والحرمان العاطفي. ويرى أنصار الاتجاه النفسي أن الجريمة قد ترتبط باضطرابات أو اختلالات نفسية تؤثر في شخصية الفرد وسلوكه، كما يؤكدون خصوصية التكوين النفسي للمرأة وانعكاسه على أنماط انحرافها (فتوح عبد الله الشادلي، 2009ص135)

ويؤكد المختصون في علم النفس أن العوامل النفسية تُعد من أبرز العوامل الدافعة لانحراف المرأة وارتكابها للجريمة، لما لها من تأثير مباشر في توازنها النفسي وسلوكها الاجتماعي. فالمرأة قد تنحرف عندما تتعرض لصدمات عاطفية أو ضغوط نفسية أو شعورها بفقدان الأمان والاهتمام، خاصة إذا تزامن ذلك مع ظروف أسرية واجتماعية مضطربة. وقد أظهرت الحالات المدروسة معاناة أغلب المبحوثات من مشكلات نفسية متعددة، تمثلت في الصدمات العاطفية، والعنف الأسري، والإحباط، وفقدان الثقة بالنفس.

وعليه، تنشأ بعض السلوكات الإجرامية نتيجة تغلب دوافع نفسية معينة، مثل الخوف، والحرمان، والكراهية، والعدوانية، والرغبة في التعويض النفسي (عبد الرحمان العيسوي ، 2004ص89). كما ربطت بعض الدراسات بين الاضطرابات النفسية وانحراف المرأة، خاصة القلق والاكتئاب، حيث تبين أن العديد من السلوكات الانحرافية كانت مرتبطة بحالات من التوتر النفسي والشعور بالإحباط وفقدان الاستقرار النفسي (عبد الرحمان العيسوي ،2004، ص34)

وقد تأثرت بحوث علم النفس الإجرامي بأعمال سيقموند فرويد وكارل جونغ خاصة فيما يتعلق بتفسير العلاقة بين مكونات الجهاز النفسي والسلوك الإجرامي، من خلال تقسيم فرويد للجهاز النفسي إلى: الهو، والأنا، والأنا الأعلى.

ومن أبرز العوامل النفسية المساهمة في انحراف المرأة:

- **الإحباط وضعف الثقة بالنفس:**

قد يدفع الإحباط المرأة إلى البحث عن التعويض العاطفي أو النفسي بطرق غير سوية، خاصة عندما تعاني من الحرمان العاطفي أو الفشل في العلاقات الاجتماعية. ويتجلى ذلك في حالة "حبيبة"، التي بحثت عن الحنان والدعم العاطفي من خلال الارتباط برجل أكبر منها سنًا، قبل أن تنتهي بها هذه العلاقة إلى تعاطي المخدرات والدخول في عالم الدعارة والحمل غير الشرعي. كما يظهر ذلك في حالة "مريم"، التي تعرضت للخداع بعد وعد بالزواج انتهى بحمل غير شرعي.

- **الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية:**

يرتبط هذا الكبت بالتجارب المؤلمة التي عاشتها المرأة خلال مرحلة الطفولة، مثل الحرمان العاطفي، والعنف، والتفكك الأسري، وسوء التنشئة الاجتماعية، وهي عوامل قد تؤدي إلى تكوين صراعات نفسية داخلية تنعكس لاحقًا في سلوكات منحرفة أو هروب من الواقع. ويتضح ذلك في حالة "أمينة"، التي دفعتها الضغوط الأسرية إلى زواج فاشل ثم

الدخول في علاقة غير شرعية، وكذلك حالة "فريدة"، التي أدى تسلط الأب والطلاق المبكر إلى تهيئة استعداد نفسي للانحراف.

- **الشعور بالذنب وإيذاء الذات:**

يرى فرويد أن بعض الأفراد قد يلجؤون إلى السلوك الإجرامي أو إيذاء الذات نتيجة شعور داخلي بالذنب والرغبة في العقاب الذاتي. وقد ظهر ذلك في حالتي "شهرة" و"صليحة"، حيث أدى التعرض للعنف والاغتصاب والشعور بالاحتقار إلى ممارسات إيذاء الذات وتعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الألم النفسي. حيث صرحا كلا من شهرة وصليحة بما يلي:

*"كُلْ تَقْطِيعَة لَهاَ حْكاَيَة بِسَبَبْ إِنَنِي تَحْقَرت بَزَاف، وَفِي كُلّ مُنَاسَبَة تْفوت نَتفَكّر عاَئلِتِي، نْقول عْلاه مَنِيش مْعاَهم عْلاه كُلّ لَبْنَاتْ فِي دَارْهُم وأَنَا مَرْمِية فِي الشَارِع".*

*"كُلمَا نَتفَكر شَافَوتْ مَنْ حُقْرَة إِغْتِصاب، وَأَنَا فِي سِن صَغير وْمَعنَدِيش مَكاَن نْروحْلَه نَضْرب رُوحي وأتعاطى المُخدرات كي أَنْسى".*

- **الحرمان النفسي والاجتماعي:**

يعتبر الحرمان من أبرز العوامل النفسية المؤثرة في انحراف المرأة، سواء تعلق الأمر بالحرمان العاطفي أو المادي أو الاجتماعي. فالشعور بالإهمال وفقدان الحب والدعم الاجتماعي قد يدفع المرأة إلى البحث عن بدائل تعويضية، حتى وإن كانت عبر مسارات منحرفة. وقد برز هذا العامل بدرجات متفاوتة لدى مختلف الحالات المدروسة.

- **الضغوط النفسية والاجتماعية:**

قد تنتج الضغوط النفسية عن الأزمات الأسرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يجعل المرأة في حالة توتر دائم يدفعها أحيانًا إلى تبني سلوكات انحرافية باعتبارها وسيلة للهروب من الواقع أو التخفيف من المعاناة النفسية (عبد الرحمن العيسوي، 2004)

ومن خلال الحالات المدروسة، يتضح أن الصدمات النفسية والحرمان العاطفي والضغوط الأسرية ساهمت في فقدان التوازن النفسي لدى المبحوثات، مما جعلهن أكثر عرضة للدخول في مسارات انحرافية وإجرامية. وبالتالي، فإن المسار النفسي يُعد أحد المسارات الأساسية المفسرة للانحراف، خاصة عندما يتداخل مع التفكك الأسري والهشاشة الاجتماعية .

- **المسار الاقتصادي**

يُقصد بالمسار الاقتصادي مجموع الظروف والعوامل الاقتصادية التي تؤثر في حياة الفرد وتوجه سلوكه، من خلال سعيه إلى تحقيق الاستقرار المادي وتحسين مستواه المعيشي (روبرت ميرتون ، 1968). ويعتبر المسار الاقتصادي من بين المسارات الأساسية المؤثرة في السلوك الانحرافي والإجرامي لدى المرأة، خاصة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي قد تدفعها إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتلبية حاجاتها الأساسية. وفي هذا السياق، يُعتبر الفقر من أبرز العوامل الاقتصادية المرتبطة بانحراف المرأة.

فبسبب ضعف الدخل المادي أو غياب الموارد الاقتصادية الكافية، تعجز المرأة أو أسرتها عن تلبية الحاجات الأساسية والضرورية للحياة. وقد يؤدي الفقر إلى حرمان الفتاة من مواصلة تعليمها بسبب عدم القدرة على توفير الرسوم الدراسية أو المستلزمات التعليمية، الأمر الذي يحدّ من فرصها في الحصول على تكوين علمي أو مهني يسمح لها بالاندماج في سوق العمل.

ونتيجة لذلك، قد تجد المرأة نفسها في وضعية هشاشة اقتصادية وبطالة، خاصة في حالة غياب المعيل أو ضعف الدعم الأسري، مما قد يدفعها إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، قد تكون أحيانًا غير مشروعة. وبالتالي، لا يرتبط الانحراف هنا بالرغبة في الجريمة بقدر ما يرتبط بمحاولة التكيف مع ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية تفرضها أوضاع الفقر والتهميش (نسيمة أحمد الصيد، 2010ص9).

انطلاقًا من الحالات التي تم تحليلها في هذه الدراسة، تبيّن أن الفقر لعب دورًا أساسيًا في توجيه بعض المبحوثات نحو مسارات انحرافية. ففي حالة "مريم"، أدى الوضع الاقتصادي

الصعب إلى انقطاعها عن الدراسة في سن مبكرة وخروجها إلى العمل بسبب حاجتها إلى المال، مما جعلها عرضة لمواقف اجتماعية خطيرة، تمثلت في التعرف على شاب وإقامة علاقة غير شرعية معه انتهت بحمل غير شرعي. كما ظهر تأثير الفقر في حالتي ‘‘أمينة’’ و‘‘حبيبة’’، حيث ارتبط انحرافهما بالحاجة الاقتصادية والضغوط الأسرية، إذ دفعتا إلى استغلال جسديهما مقابل المال لإرضاء الأب وتلبية المتطلبات المادية للأسرة

وفي هذا السياق، تشير بعض الاتجاهات السوسيولوجية، خاصة النظرية الاقتصادية، إلى أن الفقر والحرمان قد يدفعان الفرد نحو الانحراف والجريمة. ويرى "أدريان بونجير " أن سوء الظروف المعيشية، والحاجة، والبطالة، تترك آثارًا نفسية واجتماعية، مثل القلق واليأس والشعور بالحقد تجاه المجتمع والقانون، مما قد يؤدي إلى الانحراف وتعاطي المخدرات أو ممارسة الدعارة (صالح مصلح، 1978). فالفرد الذي يعيش في بيئة فقيرة ويعاني من الحرمان الاقتصادي قد يشعر بالتهميش وفقدان التقدير الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس على توازنه النفسي وعلاقاته الاجتماعية. (صالح مصلح ، 1978)

كما أن عجز المرأة عن إشباع حاجاتها الأساسية، في ظل ضعف الدخل المادي للأسرة، قد يدفعها إلى البحث عن وسائل سريعة للحصول على المال، خاصة عندما تكون فرص العمل والتعليم محدودة. وفي هذا الإطار، قد تُنظر الدعارة من طرف بعض النساء باعتبارها وسيلة سهلة وسريعة للكسب المادي، لا تتطلب تكوينًا أو رأس مال (نجية إسحاق عبد الله، 1984ص51)

وقد تجلى ذلك في حالة ‘‘فريدة’’، التي اتجهت إلى الدعارة باعتبارها وسيلة لتحقيق الربح، وكذلك حالة ‘‘أمينة’’، التي ارتبط انحرافها بمحاولة توفير المال لوالدها، وهو ما يعكس ما سماه ‘‘بونجر’’ بالحرمان الاقتصادي والضغوط الناتجة عن الفقر والبطالة، خاصة في أوساط الشبابيين الشباب.

غير أن تفسير الانحراف بالعامل الاقتصادي وحده يبقى تفسيرًا جزئيًا، لأن الواقع الاجتماعي يكشف عن تداخل عدة عوامل أخرى، مثل العوامل الأسرية والاجتماعية والنفسية والثقافية والقانونية. لذلك، لا يمكن اعتبار الفقر سببًا مباشرًا وحتميًا للانحراف، لأن

«ليس كل فقير مجرمًا، وليس كل مجرم فقيرًا»، وإنما يشكل الفقر عاملًا من بين عدة عوامل قد تساهم في توجيه الفرد نحو السلوك المنحرف في ظل غياب الدعم الأسري والاجتماعي.

- **المسار الثقافي والتعليمي**

نقصد بالمسارات التعليمية والثقافية مجموعة من الظروف المرتبطة بالمستوى التعليمي وطبيعة التنشئة الثقافية، مثل القيم والمعايير والعقائد والعادات والتقاليد المتعارف عليها المجتمع، والتي تؤثر في سلوك المرأة وقد تدفعها نحو الانحراف والجريمة. وعندما نتحدث عن المسارات الثقافية فإننا نقصد: الدين، التعليم، وسائل الإعلام، وشبكات الاتصال الحديثة، باعتبارها من أهم المؤسسات المؤثرة في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي للفرد. (اشبودن و بوزبرة ، 2016)

- ***وسائل الإعلام:***

في ظل البطالة والفراغ قد تلجأ المرأة إلى ملء وقتها من خلال مشاهدة التلفزيون أو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارها من أكثر الوسائل تأثيرًا في الأفراد، خاصة مع التطور التكنولوجي وانتشار المضامين الرقمية. فوسائل الإعلام لا تقتصر على نقل الأخبار والمعارف فقط، بل تساهم أيضًا في تشكيل الاتجاهات والقيم وأنماط التفكير داخل المجتمع. (الحريص ، تهامي، الحسين، و درويش، 2024)

وفي هذا السياق، قد تتحول بعض البرامج والمضامين الإعلامية إلى وسيلة لإعادة إنتاج السلوك المنحرف، عندما تقوم بعرض المخدرات، والدعارة، والعنف، والعلاقات غير الشرعية بصورة متكررة، مما يجعل هذه السلوكات تبدو عادية أو مألوفة لدى بعض الفئات، خاصة الفئات الهشة اجتماعيًا ونفسيًا. ويتم ذلك من خلال آلية الملاحظة والتقليد، كتقليد المؤثرين أو متابعة تجارب الآخرين، وهو ما يجعل بعض النساء يتأثرن بهذه النماذج بحثًا عن التحرر أو الربح السريع أو الهروب من الواقع الاجتماعي الذي يعشنه.

وقد ظهر ذلك من خلال حالة "فريدة"، التي كانت تعاني من الرقابة الأسرية المفرطة والتسلط الأبوي وغياب التواصل العاطفي داخل الأسرة، مما جعلها تبحث عن فضاء بديل

يمنحها الشعور بالحرية والانتماء. وفي هذا الإطار، لعبت الصديقة دورًا مهمًا في إعادة تشكيل تصورها حول الانحراف، حيث أقنعتها بفكرة الدعارة باعتبارها وسيلة سهلة لتحقيق المال والتحرر من القيود الأسرية، وهي أفكار أصبحت منتشرة داخل بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تروج للكسب السريع والسهر والحياة الاستهلاكية تحت شعار الحرية الشخصية.

وبالتالي، فإن وسائل الإعلام لا تدفع مباشرة إلى الانحراف، لكنها تساهم في "تطبيع" بعض السلوكات المنحرفة وجعلها أقل رفضًا داخل وعي الأفراد، خاصة عندما يتعلق الأمر بأشخاص يعيشون التفكك الأسري أو الحرمان العاطفي أو الفقر.

كما أن بعض القنوات والبرامج الإعلامية تبرز السلوكات الإجرامية، مثل الخيانة الزوجية، وزنا المحارم، والسرقة، والاختلاس، والنصب، والدعارة، بصورة متكررة، مما قد يثير بعض الدوافع الكامنة داخل نفس الفرد، خاصة الدوافع المرتبطة بالعنف أو الجنس أو الرغبة في الكسب السريع. وقد أكدت إحدى الدراسات العربية، من خلال تحليل مضمون ما بثته قناة فضائية عربية خلال أسبوع واحد، أنها عرضت أكثر من 300 جريمة قتل بنسبة 27٪، إضافة إلى احتواء 30٪ من البرامج على موضوعات

جنسية، منها 15٪ تدور حول الحب الشهواني، كما تضمنت نسبة مرتفعة من مشاهد العنف الجسدي والمدمر (مجدي عزيز إبراهيم، 2007).

وفي هذا الإطار، يؤكد جورج جربنر في "نظرية الغرس الثقافي" أن التعرض المستمر للعنف داخل التلفزيون يؤدي إلى تراكم صورة ذهنية لدى المشاهد، تجعله أكثر تقبلًا للعنف والانحراف باعتبارهما جزءًا من الواقع الاجتماعي (مجدي عزيز إبراهيم، 2007). وبالتالي يتحول الإعلام إلى أحد العوامل المؤثرة في تشكيل القيم والاتجاهات والسلوكات داخل المجتمع

- **الوازع الديني:**

يعتبر الوازع الديني من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، لأنه يساعد الفرد على التمييز بين الحلال والحرام، ويعزز لديه الرقابة الذاتية والالتزام بالقيم الأخلاقية والاجتماعية. كما أن الدين يمثل منظومة من المبادئ والقيم التي تدعو إلى احترام المعايير الاجتماعية وتجنب السلوكات المنحرفة (العيسي، 2024).

غير أن ضعف الوازع الديني قد يجعل المرأة أكثر قابلية للانحراف، خاصة في ظل وجود التفكك الأسري والضغوط النفسية والاجتماعية. وقد لاحظنا من خلال الحالات المدروسة أن أغلب المبحوثات عشن داخل بيئات يغلب عليها العنف والتفكك والحرمان العاطفي، الأمر الذي أثر في استقرارهن النفسي والقيمي، وجعلهن أكثر عرضة لتعاطي المخدرات أو إقامة علاقات غير شرعية.

"حبيبة" مثلًا كانت تبحث عن الحنان والدعم العاطفي الذي افتقدته داخل الأسرة، مما جعلها تقع تحت تأثير رجل وفر لها الدعم المادي والمعنوي، لكنه دفعها تدريجيًا نحو عالم المخدرات والدعارة. وبالتالي، فإن ضعف الوازع الديني هنا لا يمكن فصله عن الظروف النفسية والأسرية التي عاشتها المبحوثة.

كما يرى بعض الباحثين أن تمسك المرأة بتعاليم دينها يمثل نوعًا من الحماية النفسية والأخلاقية التي تمنعها من الانجراف وراء الدوافع الإجرامية، لأن الدين يشكل جزءًا من المقاومة النفسية التي تعترض هذه الدوافع وتحد من تأثيرها (بن شني آمنة، 2012، ص29).

- **التعليم:**

يعتبر التعليم من أبرز وسائل التنشئة الاجتماعية، لأنه يساهم في تشكيل شخصية الفرد وزيادة وعيه وغرس القيم والمعايير الاجتماعية. لذلك، فإن تدني المستوى التعليمي أو الانقطاع المبكر عن الدراسة قد يؤدي إلى هشاشة اجتماعية تجعل المرأة أكثر عرضة للانحراف، خاصة عندما يرتبط ذلك بالفقر أو التفكك الأسري.

وقد ظهر ذلك من خلال الحالات المدروسة، حيث اضطرت بعض المبحوثات إلى ترك الدراسة في سن مبكرة بسبب الظروف الاقتصادية أو المشكلات العائلية. "شهرة" غادرت المدرسة في المرحلة الابتدائية، بينما انقطعت "مريم" عن الدراسة بسبب الظروف المعيشية الصعبة، الأمر الذي دفعهما إلى الخروج المبكر إلى الشارع والعمل، مما جعلهما أكثر عرضة للاستغلال والانحراف.

ويمكن تحليل ذلك باعتبار المدرسة مؤسسة للضبط الاجتماعي، فعندما تنقطع المرأة عن الدراسة تفقد أحد أهم الفضاءات التي تمنحها الاستقرار والشعور بالانتماء وإمكانية بناء مستقبلها، وهو ما قد يدفعها إلى البحث عن بدائل أخرى خارج الإطار الاجتماعي السوي.

غير أن الحالات المدروسة أظهرت أيضًا أن التعليم وحده لا يمنع الانحراف، وهو ما يتضح في حالة "فريدة"، التي رغم امتلاكها مستوى جامعيًا، إلا أنها انخرطت في عالم المخدرات والدعارة نتيجة تداخل عوامل أسرية ونفسية واجتماعية. وهذا يدل على أن التعليم يؤدي دورًا وقائيًا عندما يكون مرتبطًا بتنشئة سليمة واستقرار نفسي وأسري، لكنه قد يصبح غير كافٍ إذا كانت البيئة الاجتماعية المحيطة مضطربة.

وقد اختلف علماء الإجرام حول تأثير التعليم في خفض معدلات الجريمة؛ فبينما يرى البعض أن التعليم يساهم في تهذيب شخصية الفرد وتنمية احترامه للقيم الاجتماعية، يرى آخرون أن ارتفاع المستوى التعليمي قد يُستغل أحيانًا في تطوير أساليب إجرامية أكثر تنظيمًا ودقة، وهو ما أشار إليه Cesare Lombroso عند حديثه عن علاقة التعليم بالإجرام (محمود نجيب حسني، 1988).

ومن خلال ذلك، يتضح أن المسار الثقافي والتعليمي لم يكن منفصلًا عن باقي المسارات، بل تداخل مع العوامل الأسرية والنفسية والاقتصادية في تشكيل السلوك المنحرف لدى المرأة، مما يؤكد أن الانحراف والجريمة لا يرتبطان بعامل واحد، وإنما هما نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل داخل البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المرأة.

**ثانيا: الوصم الاجتماعي وإعادة إنتاج الإنحراف والجريمة:**

يُعتبر الوصم الاجتماعي مسارًا يتعرض له الفرد من طرف المجتمع نتيجة خروجه عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، حيث يُنظَر إليه بوصفه شخصًا منحرفًا، الأمر الذي قد يدفعه إلى تبني هذه الهوية والانخراط فيها بصورة أكبر. وقد أظهرت الحالات المدروسة أن معظم المبحوثات عانين من آثار الوصم الاجتماعي وردود فعل المجتمع تجاه سلوكهن، مما انعكس على صورتهن الذاتية وعلاقتهن بالمحيط الاجتماعي.

وفي هذا السياق، ترتكز هذه الدراسة على "نظرية الوصم الاجتماعي"، التي ترى أن الانحراف لا يرتبط بالفعل في حد ذاته فقط، بل يتشكل أيضًا من خلال رد فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل. فالفرد قد يُوصم بالانحراف بسبب خروجه عن قواعد الجماعة ومعاييرها، ومع استمرار هذا الوصم يصبح أكثر قابلية لتبني الهوية المنحرفة وإعادة إنتاج السلوك المنحرف داخل المجتمع (عدنان الدوري ،1984).

ترى نظرية الوصم الاجتماعي أن الانحراف لا يرتبط بطبيعة الفعل في حد ذاته، بقدر ما يرتبط بردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل، وبالصفة التي يطلقها الآخرون على الفاعل. فالوصم الاجتماعي يجعل الفرد يُعرَّف داخل المجتمع باعتباره "منحرفًا"، الأمر الذي قد يؤدي إلى تبنيه لهذه الهوية وإعادة إنتاج السلوك المنحرف. كما يرى بعض الباحثين أن الانحراف ينشأ نتيجة مجموعة من المواقف والظروف المرتبطة بتعارض المصالح وتصارع القيم داخل المجتمع (معتوق، 2011)

ومن خلال الحالات المدروسة، يتضح أن الوصم الاجتماعي ساهم في إعاقة اندماج المبحوثات داخل المجتمع، من خلال تعرضهن للرفض والإقصاء سواء من طرف الأسرة أو المحيط الاجتماعي، الأمر الذي عزز لديهن الشعور بالعزلة وفقدان التقدير الاجتماعي. كما أن إلصاق صورة "المرأة المنحرفة" بهن جعلهن أكثر عرضة للتهميش وإعادة إنتاج السلوك المنحرف.

ويتجلى ذلك في حالة "أمينة"، التي عانت من نظرة المجتمع السلبية بعد دخولها عالم الدعارة والحمل خارج إطار الزواج، مما أدى إلى رفضها اجتماعيًا. كما تعرضت "حبيبة" للسخرية والوصم بالفساد وإنكار الحمل، الأمر الذي ولد لديها شعورًا بالخجل والعزلة. أما

"مريم" فقد واجهت رفضًا من طرف أسرتها بسبب الحمل غير الشرعي، في حين تعرضت "شهرة" للوصم باعتبارها مدمنة ومتشردة، مما انعكس على صورتها الذاتية ودفعها إلى إيذاء نفسها وفقدان الثقة بالنفس. كذلك عانت "صليحة" من رفض أسرتها والمجتمع بسبب تعاطيها المخدرات وهروبها من المنزل، بينما وُصمت "فريدة" بالانحراف نتيجة دخولها عالم الدعارة والمخدرات.

وبالتالي، لا يقتصر أثر الوصم الاجتماعي على إصدار أحكام أخلاقية ضد الفرد، بل يمتد إلى تكريس الإقصاء الاجتماعي وصعوبة إعادة الاندماج داخل المجتمع، مما قد يدفع الفرد إلى الاستمرار في السلوك المنحرف نتيجة شعوره بالرفض وفقدان فرص التقبل الاجتماعي.

ترى نظرية الوصم الاجتماعي أن المجتمع قد يساهم في دفع الفرد إلى الاستمرار في الانحراف، من خلال ممارسات الإقصاء والرفض وفقدان فرص الاندماج الاجتماعي، بحيث لا يصبح الانحراف مرتبطًا بالفعل الأول فقط، بل أيضًا بردة فعل المجتمع تجاهه. وبالتالي، فإن معاناة النساء المنحرفات لا ترتبط بالسلوك المنحرف وحده، وإنما تتفاقم بسبب الوصم الاجتماعي الذي قد يحول الانحراف إلى مسار دائم يصعب الخروج منه.

وفي هذا السياق، يرى إدوين ليمرت أن الانحراف يرتبط بوجود خلل في التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع، ويتجلى ذلك في عدة مستويات؛ فقد يكون نتيجة ضغوط نفسية داخلية تؤثر في السلوك، أو نتيجة ضغوط بيئية واجتماعية تحد من قدرة الفرد على الاختيار، كما قد يتحول في بعض الحالات إلى أسلوب حياة داخل بعض الجماعات المنحرفة أو الإجرامية (عدنان الدوري، 1984).

ويميز "ليمرت" بين نوعين من الانحراف:

- ✓ *الانحراف الأولي:* ويكون في بدايته سلوكًا مؤقتًا أو عرضيًا، يرتكبه الفرد مع شعوره بالخوف والتردد وعدم تقبل السلوك المنحرف. وقد ظهر ذلك في الحالات المدروسة، حيث بدأت بعض المبحوثات بالهروب من المنزل أو تجربة المخدرات أو الدخول في علاقات عاطفية غير مستقرة باعتبارها أولى مراحل الانحراف.

✓ *الانحراف الثانوي*: يحدث عندما يتعرض الفرد للرفض والإقصاء والوصم من طرف المجتمع، فيبدأ تدريجيًا في تقبل الصورة السلبية التي يفرضها عليه الآخرون، ويتحول الانحراف من مجرد سلوك عابر إلى هوية اجتماعية دائمة. ومع تكرار السلوك المنحرف واكتساب الخبرة فيه، يصبح الفرد أكثر اندماجًا في عالم الانحراف وأقل خوفًا من نظرة المجتمع، وهو ما يُعد من أخطر أشكال الانحراف (عدنان الدوري، 1984).

ومن خلال الحالات المدروسة، يتضح أن العديد من المبحوثات اتجهن نحو الاستمرار في الانحراف نتيجة الظروف الاجتماعية والوصم والإقصاء الذي تعرضن له. غير أن نظرية الوصم الاجتماعي، رغم أهميتها في إبراز دور ردة فعل المجتمع، تبقى غير كافية لتفسير الانحراف بشكل كامل، لأنها تركز أساسًا على مرحلة ما بعد الوصم والانحراف الثانوي، دون تفسير دقيق للأسباب الأولى التي دفعت الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف. كما أن بعض السلوكات الإجرامية قد تستمر دون أن يتم اكتشافها أو وصم أصحابها اجتماعيًا.

لذلك، فإن تفسير انحراف المرأة لا يمكن اختزاله في الوصم الاجتماعي فقط، بل يرتبط أيضًا بتداخل عدة عوامل أخرى، مثل العنف الأسري، والضغوط الاقتصادية، والاضطرابات النفسية، والتفكك الاجتماعي، وهي عوامل ساهمت بدرجات متفاوتة في تشكيل المسارات الانحرافية لدى الحالات المدروسة.

**خاتمة:**

يتضح من خلال هذا الفصل أن فهم ظاهرة الانحراف والجريمة النسوية يقتضي اعتماد مقاربة متعددة المسارات، تقوم على تحليل التداخل بين العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية، بدل الاقتصار على تفسير أحادي للظاهرة. فقد أبرزت المعطيات الميدانية أن المسار الأسري يشكل البنية التأسيسية الأولى التي تتحدد داخلها أنماط التنشئة والعلاقات، حيث يسهم التفكك الأسري، والعنف، وضعف الضبط العاطفي والتربوي في إنتاج هشاشة اجتماعية تمثل أرضية خصبة لبروز السلوكات المنحرفة.

كما أظهر الفصل أن جماعة الرفاق تمثل امتدادًا تفاعليًا لضعف الوظيفة الأسرية، إذ قد تتحول إلى فضاء بديل لإعادة تشكيل القيم والمعايير، بما قد يدفع نحو تطبيع بعض السلوكات المنحرفة في سياق البحث عن القبول والانتماء. وفي السياق نفسه، يتداخل المسار النفسي بوصفه وسيطًا أساسيًا في تفسير السلوك، حيث تسهم الصدمات العاطفية، والحرمان، والضغوط النفسية في إضعاف التوازن الداخلي للمرأة وتعزيز قابلية الانحراف.

أما المساران الاقتصادي والثقافي–التعليمي، فقد بيّنا أن الفقر، والهشاشة المادية، والانقطاع المبكر عن التعليم، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام وضعف الوازع الديني، كلها عوامل تساهم في إعادة إنتاج بيئات اجتماعية غير مستقرة، قد تدفع بعض النساء نحو تبني سلوكيات انحرافيه كاستجابة لواقع اجتماعي ضاغط.

وأخيرًا، أكد تحليل الوصم الاجتماعي أن الانحراف لا يُفهم فقط باعتباره فعلًا، بل أيضًا كعملية اجتماعية تتفاعل فيها ردود فعل المجتمع مع الفعل المنحرف، حيث قد يؤدي الإقصاء الاجتماعي وتثبيت الهوية المنحرفة إلى إعادة إنتاج السلوك وتعميقه.

وبذلك، يخلص هذا الفصل إلى أن الانحراف والجريمة النسوية هما نتاج تفاعل بنيوي معقد بين مختلف المسارات الاجتماعية، وأن أي تفسير علمي دقيق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الترابط الديناميكي بين العوامل، بعيدًا عن التبسيط أو الاختزال.

**الخاتمة العامة:**

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن ظاهرة انحراف المرأة وجريمتها ظاهرة متعددة الأبعاد، لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل اجتماعية وأسرية واقتصادية ونفسية وثقافية. وقد أظهرت النتائج أن السياق الاجتماعي يشكل الإطار الأساسي لفهم هذه الظاهرة، من خلال تأثيره في تشكيل مسارات الانحراف لدى المرأة.

وقد اتضح أن العلاقات الأسرية تمثل أحد أبرز المحددات المؤثرة، حيث إن الأسر المضطربة وضعف التنشئة الاجتماعية وغياب الرقابة والحماية الأسرية تساهم في خلق بيئة غير مستقرة قد تدفع نحو السلوك الانحرافي.

كما بينت النتائج أن الظروف الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة والحرمان المادي، تسهم في هشاشة الوضع الاجتماعي لبعض النساء، بما قد يؤدي إلى العيش في الشارع أو العمل المبكر، وما قد يترتب عنه من تعرض للاستغلال والانحراف.

وفي السياق نفسه، تسهم البيئة الاجتماعية غير الآمنة، خاصة في الفضاءات الهامشية، في تعزيز مسارات الانحراف وترسيخها، خصوصًا في ظل غياب الدعم والحماية الاجتماعية. كما أن تعاطي المخدرات برز كعامل مشترك في بعض الحالات، سواء كبداية لمسار الانحراف أو كعامل مساعد على استمراره.

إضافة إلى ذلك، لعبت العلاقات غير الأسرية، وعلى رأسها جماعة الأصدقاء، دورًا في تطبيع السلوك الانحرافي وتبريره، من خلال تقديمه كبديل عن القيود الأسرية أو كوسيلة لتحقيق المكاسب السريعة.

كما أظهرت النتائج أن ضعف الوازع الديني وغياب التوجيه الأخلاقي يساهمان في هشاشة الضبط الاجتماعي، بما يتماشى مع الطرح الدوركايمي الذي يربط بين ضعف القيم وظهور السلوك الانحرافي.

ومن جهة أخرى، تبين أن وسائل الإعلام تساهم في إبراز قضايا الانحراف والجريمة النسوية، لكنها قد تعيد في الوقت نفسه إنتاج صورة نمطية عن "المرأة المنحرفة"، مما يعزز آليات الوصم الاجتماعي داخل المجتمع.

كما أن الوصم الاجتماعي يمثل عاملًا غير مباشر في استمرارية بعض المسارات الانحرافية، من خلال إعاقة إعادة الإدماج الاجتماعي وتقليص فرص العودة إلى نمط حياة طبيعي، خاصة في ظل غياب الدعم الاجتماعي.

كذلك، أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي لا يشكل عامل حماية مطلقًا من الانحراف، إذ إن بعض الحالات ذات المستوى التعليمي المرتفع قد تورطت في سلوكيات انحرافية، مما يؤكد تعدد وتداخل العوامل المؤثرة.

وأخيرًا، يمكن تصنيف مسارات انحراف المرأة إلى مسارات متعددة، من بينها المسار القهري المرتبط بالعنف، والمسار التهميشي المرتبط بالشارع، والمسار النفسي الناتج عن الصدمات والحرمان العاطفي، إضافة إلى المسار الاستدراجي المرتبط بالإغراء والظروف الاجتماعية.

وبناءً عليه، تؤكد هذه الدراسة أن انحراف المرأة وجريمتها ظاهرة مركبة تتطلب مقاربة شمولية في التحليل والتفسير، تقوم على الوقاية والإصلاح وإعادة الإدماج

الاجتماعي، بدل الاقتصار على المقاربة العقابية، مع ضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير بيئة أكثر عدالة وتوازنًا.

تفتح هذه الدراسة المجال أمام مجموعة من الآفاق البحثية التي يمكن أن تُعمّق فهم ظاهرة انحراف المرأة، من أبرزها:

- ✓ إجراء دراسات ميدانية أوسع تعتمد على عينات أكبر وأكثر تنوعًا، بهدف التعميم الدقيق للنتائج ومقارنة الحالات في سياقات اجتماعية مختلفة.
- ✓ دراسة مقارنة بين انحراف المرأة والرجل للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في المسارات الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة لدى الجنسين .
- ✓ تحليل أعمق لدور الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل التمثلات حول الانحراف النسوي، ومدى تأثيره على إعادة إنتاج الوصم الاجتماعي .
- ✓ التركيز على البعد النفسي للانحراف النسوي من خلال إدماج مقاربات نفسية-اجتماعية لفهم تأثير الصدمات والحرمان العاطفي في تشكيل السلوك الانحرافي.
- ✓ دراسة أثر السياسات العمومية في الحد من الظاهرة، خاصة ما يتعلق ببرامج الإدماج الاجتماعي، الحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة اقتصاديًا.

# الملحق

# الملحق

**عرض الحالات المدروسة**

**الحالة 1:**

**الاسم :**أمينة

**السن :**28 سنة

**الحالة العائلية :**أم عازبة

**المستوى التعليمي :**بدون مستوى

**نوع المسار الانحرافي :**مسار انحرافي قهري/إجباري

**نوع الانحراف والجريمة :**دعارة قسرية

ارتبط انحرافها بالعنف الأسري والاستغلال الجنسي. وقد تأثر هذا المسار بمجموعة من العوامل، أهمها العامل الأسري المتمثل في العنف الذي كان يمارسه الأب من أجل الحصول على المال بالقوة، والعامل الاقتصادي المتمثل في الفقر الشديد وحاجة الأسرة إلى المال. كما برز العامل الاجتماعي من خلال الوصم الاجتماعي الناتج عن الحمل خارج إطار الزواج وإنكار الأب البيولوجي للطفل، إضافة إلى العامل النفسي المتمثل في فقدان الحنان الأسري والبحث عن الأمان.

**الحالة 2:**

**الاسم :**حبيبة

**السن :**22 سنة

**الحالة العائلية :**أم عازبة

**المستوى التعليمي :**بدون مستوى

**نوع المسار الانحرافي :**مسار انحرافي استدراجي (من الإغراء إلى الاستغلال الجنسي)

**نوع الانحراف والجريمة :**الإدمان على الكحول والمخدرات وممارسة الدعارة

ساهمت في هذا المسار مجموعة من العوامل، أهمها العامل الأسري، حيث تم التغاضي عن هذا الاستغلال من طرف الأب، والعامل الاجتماعي المتمثل في غياب الرقابة الوالدية، إذ كان الأب متواطئًا والأم فاقدة للسلطة أمام هيمنته. كما لعب العامل النفسي دورًا مهمًا من خلال حاجة المبحوثة إلى الحنان الذي لم تتلقه داخل الأسرة، إضافة إلى العامل الإجرامي المتمثل في استغلال قاصر تبلغ من العمر 15 سنة من طرف رجل يبلغ 52 سنة.

**الحالة 3:**

**الاسم** :مريم

**السن:** 30 سنة

**الحالة العائلية :**أم عازبة

**المستوى التعليمي** :السنة الثالثة متوسط

**نوع المسار الانحرافي** :مسار انحرافي عاطفي

**نوع الانحراف والجريمة :**إقامة علاقة خارج إطار الزواج وحمل غير شرعي

تأثرت هذه الحالة بمجموعة من العوامل، منها العامل الاقتصادي المتمثل في الفقر والانقطاع المبكر عن الدراسة، والعامل الاجتماعي المتمثل في ضعف الرقابة الأسرية، إضافة إلى العامل النفسي العاطفي المرتبط بإقامة علاقة حب خارج إطار الزواج. كما لعب العامل الأسري دورًا مهمًا من خلال رد الفعل القاسي للأب بعد الحمل، إلى جانب الوصم الاجتماعي والإقصاء الذي تعرضت له المبحوثة.

**الحالة 4:**

**الاسم** :شهرة

**السن** :20 سنة

**الحالة العائلية** :أم عازبة

**المستوى التعليمي** :بدون مستوى

**نوع المسار الانحرافي** :مسار انحرافي قهري وتهميشي

**نوع الانحراف والجريمة** :تعاطي المخدرات، وإيذاء الذات، والحمل غير الشرعي

ساهمت في هذا المسار عدة عوامل، أهمها العامل الأسري المتمثل في تفكك الأسرة، والعامل الاجتماعي المرتبط بالتشرد والعيش في الشارع، إضافة إلى العامل الإجرامي المتمثل في تعرض المبحوثة للاغتصاب. كما كان للعامل النفسي أثر واضح نتيجة الصدمة التي تعرضت لها، خاصة بعد الاغتصاب، إلى جانب تعرضها للوصم الاجتماعي.

**الحالة 5:**

**الاسم** :صليحة

**السن** :33 سنة

**الحالة العائلية** :زواج عرفي

**المستوى التعليمي** :بدون مستوى

**نوع المسار الانحرافي** :مسار انحرافي قهري ونفسي

**نوع الانحراف والجريمة** :الإدمان على المخدرات وإيذاء الذات

ساهمت في هذا المسار مجموعة من العوامل، أبرزها العامل الأسري المتمثل في تدخل زوجة الأب والأخ وإثارة المشاكل داخل الأسرة، مما أدى إلى خروج المبحوثة إلى الشارع في سن الرابعة عشرة. كما برز العامل النفسي من خلال الحرمان من حنان الأب والاشتياق

المستمر إلى الأسرة، وهو ما سبب لها معاناة نفسية وألمًا داخليًا. إضافة إلى ذلك، لعب العامل الإجرامي دورًا مهمًا من خلال استغلال المبحوثة وتعليمها تعاطي المخدرات، مما يعكس تداخل العوامل الأسرية والنفسية والاجتماعية والوصم الاجتماعي في تشكيل مسارها الانحرافي.

**الحالة 6:**

**الاسم** :فريدة

**السن:** 24 سنة

**المستوى التعليمي** :ليسانس في الحقوق

**الحالة العائلية** :مطلقة

**نوع المسار الانحرافي** :مسار انحرافي استدراجي اجتماعي

**نوع الانحراف والجريمة** :ممارسة الدعارة وتعاطي المخدرات

تدخلت في هذه الحالة عدة عوامل، من بينها العامل الأسري المتمثل في الرقابة المفرطة التي مارسها الأب، والعامل الاجتماعي المتمثل في تأثير الصديقة وتحريضها للمبحوثة على ممارسة الدعارة. كما لعب العامل النفسي دورًا بارزًا نتيجة الصدمة العاطفية التي تعرضت لها إثر زواجها المبكر ثم طلاقها، وهو ما ولّد لديها مشاعر سلبية تجاه الرجال وأسهم في تهيئة استعداد نفسي للانحراف.

# المراجع

# المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، عبد الستار .(2000) .*علم النفس المرضي* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إبراهيم، مجدي عزيز .(2007) .*موسوعة المعارف التربوية* .القاهرة: عالم الكتاب.

ابن شني، آمنة .(2012) .*الظاهرة الإجرامية عند الإناث* (مذكرة ماستر غير منشورة). جامعة مستغانم، الجزائر.

أمحمد، دلاسي، &سامية، بن عمر .(2007) .*الأسرة: مدخل نظري* .الأغواط: قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.

الجولاني، فادية عمر .(1997) .*التغيير الاجتماعي: مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير* . الإسكندرية: مركز الكتاب.

الجوهري، عبد الهادي .(1998) .معجم *علم الاجتماع* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الحسني، محمود نجيب .(1988) .*دروس في علم الإجرام والعقاب* .بيروت: دار النهضة العربية.

الخليلي، محمد الليبي النحيحي .(1981) .*الأسس الاجتماعية للتربية* .بيروت: دار النهضة العربية.

دوركايم، إميل .(1988) .*قواعد المنهج في علم الاجتماع* (ترجمة محمد قاسم). بيروت: دار النهضة العربية.

دوركايم، إميل .(2008) .*قواعد المنهج السوسيولوجي* (ترجمة سعيد سبعون). الجزائر: دار القصبة.

الدوري، عدنان .(1984) .*أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي* .بغداد: دار الشؤون الثقافية.

الدوري، عدنان .(1984) .*أصول علم الإجرام: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي* . الكويت: منشورات ذات السلاسل.

# المراجع


رمضان، السيد .(2004) .*الجريمة والانحراف من المنظور السوسيولوجي* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ساعاتي، سامية حسن .(1999) .*علم اجتماع المرأة* .القاهرة: دار الفكر العربي.

ستار، فوزية عبد .(1985) .*مبادئ علم الإجرام والعقاب* .بيروت: دار النهضة العربية.

السويدي، محمد .(1990) .*مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الشاذلي، فتوح عبد الله .(2003) .*أساسيات علم الإجرام والعقاب* .الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الشاذلي، فتوح عبد الله .(2009) .*أساسيات علم الإجرام والعقاب* .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الصيد، نسيمة أحمد .(2009) .إجرام المرأة: الدلالات والأبعاد. في *الملتقى الوطني حول المرأة والجريمة والدلالات والأبعاد* .جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر.

الصيد، نسيمة أحمد .(2010) .*إجرام المرأة والدلالات والأبعاد* .سكيكدة، الجزائر.

طلعت عيسى، محمد، وآخرون .(1999) .*الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين* . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عارف، محمد .(2000) .*علم الجريمة* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الكريم، ناهدة .(1988) .الاضطرابات الأسرية وآثارها الاجتماعية .*مجلة الشرطة*، (212).

عبد الله، نجية إسحاق .(1984) .*سيكولوجية البغاء* .القاهرة: مكتبة الخانجي.

العربي، مجمع اللغة العربية .(2004) .*المعجم الوسيط* .القاهرة: دار الدعوة.

العربي، معن خليل العمر .(2006) .*التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة* .الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

العصرة، منير .(1974) .*انحراف الأحداث ومشكلة العوامل* .الإسكندرية: المكتب المصري الحديث.

علاء الدين، جاسم محمد .(1995) .*بعض ملامح التنشئة الاجتماعية للطفل في الخليج العربي* .بغداد: كلية الآداب.

العلوي، جعفر .(2005) .*علم الإجرام* .فاس: مكتبة المعارف الجامعية.

العيسوي، عبد الرحمن .(2004) .*بسيكولوجية النساء* .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

# المراجع


غدنز، أنطوني .(2005) .*علم الاجتماع* (ترجمة فايز الصياغ). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

الغريب، رمزية .(1972) .*العلاقات الإنسانية في حياة الصغير* .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

غيث، محمد عاطف .(1977) .*قاموس علم الاجتماع* .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فؤاد، البهي السيد .(1980) .*علم النفس الاجتماعي* .القاهرة: دار الفكر العربي.

الفياض، حسام الدين .(2010) .*مفهوم التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية*.

فيطس، أمال .(2005) .تفاقم الجريمة في الوسط النسوي .*جريدة الشروق اليومية*، (1898).

قاسم، محمود .(2001) .*أصول علم الإجرام* .القاهرة: دار الفكر العربي.

كمال، دسوقي .(1971) .*علم الاجتماع ودراسة المجتمع* .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمد، جعفر علي .(2003) .*علم الإجرام والسياسة الجنائية* .الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

مصطفى، فهمي .(1974) .*سيكولوجية الطفولة والمراهقة* .القاهرة: مصر للطباعة والنشر.

مصلح، صالح .(1978) .*النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية* .عمان: مؤسسة الوراق.

وادي، عماد الدين .(2010–2011) .*السلوك الإجرامي عند المرأة* .جامعة الحاج لخضر، باتنة.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Becker, H. S. (1963). *Outsiders: Studies in the sociology of deviance*. New York, NY: Free Press.

Dubet, F. (1994). *Sociologie de l'expérience*. Paris: Éditions du Seuil.

Foget, J. (1992). *Justice et travail social: Le rhizome pénal*. Toulouse: Éditions Érès.

Frost, D. M. (2010). Social stigma and its consequences for the socially stigmatized. *Social and Personality Psychology Compass, 5*(11), 824–839.

Idris, M., et al. (2004). *Rapport international sur la prévention de la criminalité et sécurité*. Montréal, Canada: Centre international pour la prévention de la criminalité.

Merton, R. K. (1938). Social structure and anomie. *American Journal of Sociology, 3*(5), 672–682.

Merton, R. K. (1968). *Social theory and social structure*. New York, NY: Free Press.

Seeman, M. (1959). On the meaning of alienation. *American Sociological Review, 24*(6), 783–791.